المكون اللغوي كمحرك للصراعات الإثنية في العلاقات الدولية إقليم كيبك في كندا (دراسة حالة)

The linguistic component as a driver of ethnic conflicts in international relations, Quebec, Canada (case study)

صفاء صابر خليفة

دكتوراه مدرس – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية

المستخلص:

يلقي هذا البحث الضوء على دور الهوية وخاصةً المكون اللغوي كمحفز للصراعات الاثنية ودوره في تصاعد مطالب الجماعات الانفصالية، ويركز على مطالب حركة قومية كيبيك بإقامة كيبيك كدولة مستقلة ذات سيادة، ومدى وجود محاولات مختلفة للربط بين المكون اللغوي كجزء أساسي من هويتها ومطالبتها بالاستقلال، ووجدنا أن مطلب سيادة كيبيك يتأثر بالعديد من المحددات فيما يتعلق بانفصال كيبيك عن كندا مثل العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. كما يتتبع البحث الأسباب والمحفزات من وراء رغبة سكان إقليم كيبيك في الانفصال، وأصول الانقسام اللغوي في كندا، فضلاً عن معرفة مدى تجذره، وتطوراته، ويناقش كيفية مواجهة كندا لقضية التفكك والانفصال، ومدى استجابة الحكومات الفيدرالية المتعاقبة مع مطالب مقاطعة كيبيك بانفصالها عن كندا وآلياتها لإدارة هذا الصراع من قبل الحكومات الكندية المتعاقبة، وتأثيرها على السياسات الداخلية في كندا، ويركز حول حق "تقرير المصير" لكيبيك، والحديث عن هوية شعب كيبيك وكأنها "أمة داخل أمة"، واستعراض مواقف الدول الكبرى ذات الصلة بالصراع. وأخيرًا، يبلور البحث بعض المآلات المستقبلية للصراع الاثني في إقليم كيبيك بكندا.

كلمات مفتاحية: السياسة الكندية، الهوية في كندا، الصراع اللغوي، إقليم كيبك، انفصال كيبك، الصراع في كيبك

Abstract:

This research sheds light on the role of identity, especially the linguistic component, as a catalyst for ethnic conflicts and its role in the escalation of the demands of separatist groups, and focuses on the demands of the Quebec nationalist movement to establish Quebec as an independent and sovereign state, and the extent to which there are various attempts to link the linguistic component as an essential part of its identity and its claim for independence. The demand for the sovereignty of Quebec is influenced by many determinants regarding Quebec's secession from Canada, such as historical, economic, social and political factors. To manage this conflict, and its impact on internal politics in Canada, and focuses on the right to "self-determination" of Quebec, and to talk about the identity of the Quebec people as a "nation within a nation", major powers' sitiuations and finally, in this context, the research crystallizes some of the future consequences of the ethnic conflict in the Canadian province of Quebec.

Keywords: Canadian politics Identity in Canada, Linguistic conflict, Quebec province, Quebec secession, Conflict in Quebec.

مقدمة:

لا شك أن اللغة تعد أحد العوامل والمكونات التي تلعب دورًا مهمًا في عملية تشكيل أي هوية وطنية **national identity** للجماعات العرقية أو الإثنية، ويمكن القول أن مشاركة التحدث

باللغة نفسها بشكل جماعي يمنح المجتمعات الشعور بالانتماء الوطني بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، أي أنهم ينتمون إلى الأشخاص الذين يشاركون ثقافة معينة شكلها التاريخ والسياسة؛ ومن ثم، يتعين علينا دراسة مدى تأثير قضايا الهوية المختلفة كاللغة، الثقافة، والدين، وما إلى ذلك، على حق تقرير المصير **Self-determination** والانفصالية separatism ونشوء أزمة هوية. ومن يتمعن بالنظر في دولة كندا، وفي تاريخها يدرك أن هذه الدولة مرت بالعديد من الأحداث التاريخية، التي تمخض عنها تكوين دولة كندا، ومقاطعة كيبيك على وجه الخصوص. وكذلك، تعددت الأسباب التي نشأ منها الصراع بين **الفرانكوفون** "**الكنديين الفرنسيين**" **والأنجلوفون** "**الكنديين الإنجليز**"، وظهور النزعة الانفصالية في كيبيك؛ رغم وقوف اللغة الفرنسية على قدم المساواة مع اللغة الإنجليزية كلغة رسمية في البلاد؛ وفقًا للدستور الكندي.

تعد كيبيك واحدة من ثلاث عشرة مقاطعة في كندا، وتعتبر ثان أكثر المقاطعات ازدحامًا بالسكان في كندا بعد أونتاريو، وهي المقاطعة الوحيدة التي يتحدث أغلبية سكانها بالفرنسية، مع اعتبار الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة للمقاطعة. ولقد أراد الكثير من الكنديين الفرنسيين أن تكون لهم دولتهم الخاصة، لطالما سئموا من كونهم أقلية منذ فترة طويلة [1]، وبمرور السنوات، وُجد معسكران تجاه الصراع القائم على رغبة كيبيك في الاستقلال؛ نظرًا لتمايز هويتها، وهما معسكر أنصار أو دعاة السيادة "**السياديون**" **Sovereigntists** أي "**مؤيدي استقلال كيبيك**"، أو ما يُمكن أن يُطلق عليه "**الانفصاليون**" الذي قدموا موقفًا قائمًا على تصوير الدولة الكندية على أنها نظام إمبريالي يعتدي على كيبيك وشعبها، ومن ناحية أخرى، معسكر الفيدراليون **Federalists** أي "**أنصار كندا الموحدة**" الذين اعتمدوا عادةً على التعبيرات السلبية للإشارة إلى الاستقلال، مثل الانفصال والتفكك، وتصوير دعاة استقلال الكيبك على أنهم غير أمناء [2]، وتمثل "**حركة كيبيك**" مجموعة

سياسية تهدف إلى الانفصال عن الحكومة الكندية، ولقد استمرت مطالبتها بفصل كيانها عن كندا منذ ستينيات القرن العشرين خلال ما يُسمى بـ"**الثورة الهادئة**" [3]، وهو ما سيتم شرحه لاحقًا.

أهمية البحث:

- يمثل البحث إسهام متواضع فيما يتعلق بأحد أهم الصراعات الاثنية في العلاقات الدولية وبلورة أهم محفزاته ألا وهي اللغة كأحد مكونات الهوية، وكذلك، محدداته وتطوراته ومآلاته وخاصة أن الدراسات الإثنية أصبحت محور اهتمام عدد كبير من الباحثين.
- يركز البحث على تفسير العلاقة بين الهوية والصراع الدولي وحدود التأثير الذي يمكن أن تمارسه الهوية –ومن مقوماتها اللغة –في تحريك الصراع الدولي.
- تناقش هذه الدراسة التطورات التي شهدها الصراع الاثني في إقليم كيبك في كندا حيث شكلت اللغة محور هذا الصراع.

المشكلة البحثية:

يكمن التساؤل الرئيسي للدراسة في:

لماذا وكيف استطاع المكون اللغوي –كأحد مكونات الهوية –أن يكون محركًا أساسيًا للصراعات الإثنية في إقليم كيبك في كند؟

تساؤلات فرعية:

- كيف أثرت الحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار على الصراع في إقليم كيبك في كندا؟

- إلى أى مدى تتمتع الأقلية اللغوية في كيبك بعدالة المشاركة في الحياة السياسية؟
- كيف أثرت العوامل الديموغرافية على الصراع في إقليم كيبك الكندي؟
- هل لعب الدين دورا محفزا للصراع في إقليم كيبك في كندا ؟
- هل نجحت اللغة في خلق حاجز نفسي بين كيبك وغيرها من الأقاليم الكندية؟
- كيف أثرت العوامل الاقتصادية والموارد الطبيعية على الصراع في إقليم كيبك في كندا؟
- ما هو دور المحددات الدولية في رسم معالم الصراع في إقليم كيبك في كندا ؟

هدف البحث: يتجلى الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على أسباب رغبة سكان إقليم كيبيك في الانفصال، وذلك من خلال تحري الدقة بشأن قوة الحركة الانفصالية في كيبيك واستراتيجيات إدارة الصراع من قبل الحكومات الكندية المتعاقبة، فضلاً عن معرفة مدى تجذره، وتطوراته، وسيناريوهات حلوله، وإمكانية انفصال الإقليم، واحتمالات بأن يكون إقليم له حكم ذاتي، وإعطاء شعب كيبك حق تقرير المصير، واستعراض مواقف الدول الكبرى ذات الصلة بالصراع.

الإطار الزمني للبحث: تعالج هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي مرورًا بفترة الحرب الباردة ونهايتها وحتى عام 2021، حيث شكلت فترة الستينيات نقطة فاصلة في تاريخ كيبيك، حيث شهدت تلك الفترة أحداث هامة وأنماط جديدة من التفاعلات الدولية في ظل وجود لاعبين دوليين جدد.

تقسيم البحث: ونتناول ذلك من خلال أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

- **تمهيد:** المكون اللغوي كمحفز للصراع وموقعه من النظرية البنائية الاجتماعية
- **المبحث الأول:** النزعة الانفصالية في إقليم كيبيك: الدوافع والأسباب
- **المبحث الثاني:** استراتيجيات إقليم كيبيك نحو الاستقلال
- **المبحث الثالث:** آليات إدارة الصراع في إقليم كيبك
- **المبحث الرابع:** السيناريوهات المستقبلية المحتملة للصراع الاثني في كيبك
- **خاتمة:** وتتضمن أبرز ما تم التوصل إليه البحث من نتائج

تمهيد

المكون اللغوي كمحفز للصراع وموقعه من النظرية البنائية الاجتماعية:

ظهرت النظرية البنائية الاجتماعية **Socio-constructivism** ارتباطًا بمستجدات الواقع الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، كاتجاه تحليلي جديد بزغ نجمه في تحليل السياسة الدولية، يرفض كل الاتجاهات التقليدية [4]، إذ ظهر مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي كأحد أبرز التحديات التنظيرية التي تجابه النظريات الرئيسة السائدة ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، وفي ظل إدراك بعض محللي العلاقات الدولية أن النظريات السائدة ليس بمقدورها تقديم تفسير للتغيرات الدولية الحادثة آنذاك، وقد أُدخل مصطلح البنائية في العلاقات الدولية من خلال كتابات نيكولاس أونف **Nicholas Onuf** عام 1989؛ ومن ثم، تطور كمدخل تحليلي على أيدي ألكسندر وينت **Alexander Wednt**، ولاقى قبولاً واسعًا؛ نتيجة لعوامل عديدة منها نهاية الحرب الباردة، وخيبة الأمل الكبيرة في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية وتركيزها على المسائل المادية، والقضايا

الأمنية الصعبة في العلاقات الدولية، وبروز أهمية مشكلات الهوية في العلاقات الدولية المعاصرة، فالبنائية ليست مجرد نظرية، وإنما هي مدخل تحليلي عام قوامه أن العلاقات الدولية شيدت اجتماعيًا [5]فمثلاً يرى البنائيون أن أمور ومسائل كالفوضى والسيادة والهويات والبحث عن الأمن ليست قدرًا محتومًا دائمًا، كما يقول أتباع المداخل الرئيسية كالواقعية، ولكن يُمكن تعديلها حالما تقتضي الضرورة، مثل معضلة الأمن التي تعد من المعضلات الرئيسية في السياسة الدولية، فتبعًا للفكر البنائي؛ لا ترتبط هذه المعضلة فحسب ببناء القوة المادية، وإنما يمكن التعامل معها تبعاً لتفاهمات جماعية بين الدول. كما يؤمن الفكر البنائي أن العوامل الاجتماعية تؤثر في التفاعل البشري، والبنى الاجتماعية تساعد في تشكيل مصالح وهويات الفاعلين، كما أن الفاعلين والبنى يشكل كل منهما الآخر [6]

وعليه، لا تركز البنائية على العوامل المادية مثل القوة والتجارة؛ وإنما ينصب اهتمامها على تأثير الأفكار، فهي تنظر إلى مصالح وهوية الدولة باعتبارهما نتاجًا طبيعيًا لعمليات تاريخية محددة، ويركز البنائيون اهتمامهم على تحليل طبيعة الخطاب السائد في المجتمع باعتبار أنه يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويحدد القواعد المقبولة للسلوك، ومنطلق هذا الفكر البنائي أننا صرنا بصدد عصر يتحدى المعايير القديمة، حيث الحدود بين الدول آخذة في التلاشي، وقضايا الهوية أضحت أكثر بروزًا؛ وعليه، فمن الطبيعي أن توضع هذه القضايا في بؤرة الاهتمام، وباتت القضية الأبرز في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة هي الكيفية البنائية، التي تحدد بها الجماعات البشرية هوياتها ومصالحها، إذ تركز البنائية إذا على كيفية نشأة الهويات والأفكار وتطورها وكيف أنها تشكل وسيلة الدولة في فهم المواقف الدولية والتعامل معها، بمعنى هل يعرف الأوروبيون أنفسهم

ارتباطاً بقومياتهم أم برابطة الاتحاد الأوروبي؟، وهل يضع الألمان واليابانيون في الاعتبار ماضيهم التوسعي، وبالتالي يتطلعون إلى دور أكبر في الساحة الدولية؟ [7]

المبحث الأول

النزعة الانفصالية في إقليم كيبيك:الدوافع والأسباب

1) السياق الاجتماعي والتاريخي للصراع في إقليم كيبيك: Socio-Historical Context

يرجع اكتشاف الساحل الغربي لأمريكا الشمالية إلى "جون كابوت" **Jean Cabot**،– وهو بحار من جنوة في خدمة البحرية البريطانية– وكان ذلك عام **1497** [8]، ولكن في هذه الفترة تقريبًا، كان البر الرئيسي لأمريكا، شمال مقاطعة المكسيك الإسبانية، غير مأهول من قبل أي شعب أوروبي حتى انطلقت أول محاولة مؤكدة للإعمار من قبل الفرنسيين. [9]فلقد كان الفرنسيون هم الذين اكتشفوا لأول مرة، في منتصف القرن السادس عشر، تلك المنطقة التي ستُعرف باسم كندا فيما بعد [10]، بعد اكتشاف بحار فرنسي يُدعى "جاك كارتييه" **Jacques Cartier** لهذه المنطقة المحيطة بنهر سانت لورانس، بعد أن وصل إليها عام **1534**، وأُطلق عليها اسم فرنسا الجديدة **Nouvelle France** بالفرنسية أو [(11)] **New France** ، وأنشأ الفرنسيون مستعمرات على طول نهر سانت لورانس في أوائل القرن السابع عشر[(12)]، بما في ذلك تأسيسهم لبورت رويال عام **1605** ثم مستوطنة كيبيك عام **1608** [13]

وبينما استقر المستعمرون الإنجليز على طول جزء كبير من ساحل المحيط الأطلسي في أمريكا، سيطر الفرنسيون على المنطقة المحيطة بالبحيرات الكبرى ووادي سانت لورانس، حتى

أصبحت كيبيك مقاطعة ملكية تابعة لكندا أو فرنسا الجديدة رسميًا عام **1663**، والتي تُدار وفقًا للقانون الفرنسي [14]، وكانت المنطقة الواقعة شمال وغرب فرنسا الجديدة تحت الحكم البريطاني لشركة خليج هدسون **Hudson Bay Company**، التي تأسست عام **1670**؛ بهدف ممارسة التجارة في الجلود والفراء، وفي هذه المرحلة، عاش ممثلو الثقافات الأوروبية المعنية في سلام جنبًا إلى جنب في البداية. [15]

وخلال القرن الثامن عشر، امتد الصراع بين بريطانيا وفرنسا إلى المستعمرات الأمريكية [16]؛ فلقد اندلع قتال عنيف بين الإنجليز والفرنسيين من أجل السيادة، حتى استولت القوات البريطانية عام **1745** على حصن لويسبورغ **Louisbourg** الفرنسي في نوفا سكوشا **Nova Scotia**، واستولى الجيش البريطاني على معقل كيبيك في عام **1759** [17]؛ مما أدى إلى انتصار بريطانيا في نهاية المطاف عام **1759** واستيلائها على الممتلكات الفرنسية [18]، كمدينة مونتريال **Montreal** في العام التالي **1760**؛ ووفقًا لمعاهدة باريس عام **1763**، كان على فرنسا أن تتخلى عن سيادتها في كندا، التي أصبحت مستعمرة بريطانية، وفي عام 1931، نالت كندا والدول الأخرى الخاضعة للهيمنة البريطانية على استقلالها وعضوية **British Commonwealth of Nations** الكومنولث البريطاني للأمم.[19]

2) **تعاظم الفجوة بين هويتين: We Versus Them**

مما لا شك فيه أن القضايا السياسية تركزت حول المطالبة بدولة متجانسة عرقيا، بوجود صراع بين كندا "البريطانية" من جهة، وكيبيك "الفرنسية" من جهة أخرى، وهم أحفاد 10 آلاف مستعمر فرنسي استقروا في كيبيك في القرنين السابع عشر والثامن عشر يشكلون "أمة أي كلًا متجانسًا اجتماعيًا يحدده ثقافته"، وكانت الرغبة في الدفاع عن ثقافتهم ضد الطوفان الساحق من إنجلترا

والولايات المتحدة هي وراء الحركة الانفصالية، إذ ادعى الانفصاليون أنه إذا لم يكن لديهم دولتهم الخاصة، والتي من شأنها حماية لغتهم وعاداتهم، فلن تنقرض لغتهم فحسب، بل ستنقرض أيضًا التقاليد والعادات التي ترعرع عليها أجيال كاملة، بل وكان من المفترض أن يكون أساس الدفاع عن كل هذه السلع الاجتماعية هو دولة كيبيك المتجانسة إثنيًا بلغتها الخاصة بها والمليئة بالدلالات الثقافية [20]

ويرجع ذلك تاريخيًا إلى اعتماد الحكومة البريطانية بالمقاطعة القانون الإنجليزي؛ مفترضةً في البداية أن سن القانون الإنجليزي بجانب تدفق المستوطنين الإنجليز سيغرق المجتمع الصغير الناطق بالفرنسية، ولكن على خلفية الصراع المتزايد مع المستعمرات الثلاثة عشر التي ستصبح الولايات المتحدة فيما بعد، نظرت بريطانيا إلى المتحدثين بالفرنسية بعين الدعم. [21]وأصدرت بريطانيا العظمى عام **1774** ما يسمى بـ"قانون كيبيك" **Quebec Act** الذي يضمن للسكان الفرنسيين–من بين أمور أخرى– الحق في التحدث بالفرنسية [22]؛ كما سمح هذا القانون باستمرارية القانون المدني الفرنسي والنظام الفرنسي شبه الإقطاعي لحيازة الأراضي، فضلاً عن حماية الدور المركزي للكنيسة الكاثوليكية في مجتمع كيبيك؛ ومن ثم، احتفظت كيبيك بالطابع الفرنسي الغالب [23]، ونستطيع أن نقول أن قانون كيبيك يعد وثيقة هامة للغاية وجدت انعكاسها في التميز الثقافي واللغوي المعاصر في كيبيك، كما مكّن الكنديين الفرنسيين من الحفاظ على دينهم الكاثوليكي وثقافتهم المنفصلة [24]

بينما ظل غالبية السكان الناطقين بالفرنسية مجتمعًا زراعيًا يعيش تحت نفوذ ملاك الأراضي المحافظين والكنيسة، سيطرت الأعداد الصغيرة من المستوطنين الإنجليز على التجارة والصناعة، كما استوطنت بقية كندا من قبل الموالين لبريطانيا الذين فروا من الولايات المتحدة بعد **1776**،

ومن خلال الاستيطان المستمر من بريطانيا وأيرلندا [25]؛ ونتيجة للتدفق الهائل للمستعمرين البريطانيين من أوروبا في نهاية حرب الاستقلال الأمريكية **(1755–1783)**، كانت الأقلية الفرنسية تخشى فقدان هويتها الوطنية. ولقد أصبح الوضع أكثر دراماتيكية عندما وصل الموالون الهاربون من الثورة الأمريكية، وتسبب عدد كبير من السكان الجدد الناطقين باللغة الإنجليزية في توترات في العلاقات مع الفرنكوفونيين المحليين [26]

أطلق المستوطنون الفرنسيون الأوائل على أنفسهم الكنديين **Canadiens**؛ بهدف صريح هو تمييز أنفسهم عن الشعب الفرنسي المتروبولية **metropolitan**، وبذل أوائل الكتاب التاريخيين والمستكشفين جهدًا لوصف عاداتهم وطريقة حياتهم التي كانت مختلفة بالفعل، ومنذ ذلك الحين، ظل هذا التعريف الذاتي للكنديين متجذرًا بعمق في خيال سكان كيبيك الناطقين بالفرنسية **Francophone Quebecers**، وحتى الستينيات من القرن العشرين، استمر الناطقون بالفرنسية الأكبر سنًا في تعريف أنفسهم على أنهم كنديين **Canadiens**، حيث ميزوا أنفسهم من الناطقين بالإنجليزية **Anglophones**، الذين أطلقوا عليها اسم **Les Anglais**، ويظهر هنا جانبان أساسيان للهوية: تعريف الذات، والإشارة إلى الآخر كمعارض، وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، استحوذ السكان من أصل إنجليزي تدريجيًا على الهوية الكندية؛ مما دفع الكنديين– الناطقين بالفرنسية– **Canadiens** إلى تعريف أنفسهم على أنهم كنديين فرنسيين [27]

وقسم قانون الدستور **Constitution Act** لعام **1791** مقاطعة كيبيك إلى كندا العليا وكندا السفلى؛ ففي كندا العليا، شكّل المستعمرون البريطانيون الأغلبية، بينما ساد المستعمرون الفرنسيون في كندا السفلى، وفي عام **1837** اندلعت انتفاضة ضد الإنجليز في كيبيك، ولكن سرعان ما تم قمعها، وتم ضم هذين الجزأين مرة أخرى إلى مقاطعة كندا عام **1840**، وأعلنت إنجلترا عام

1867 ما يسمى بـ"قانون أمريكا الشمالية البريطاني" **British North America Act** الذي تم بموجبه إنشاء دولة كندا، وكان من المفترض أن يؤدي إنشاء دولة كندا إلى منع ضم الولايات المتحدة للمقاطعة [28]

وبعد فشل اتحاد كندا العليا والسفلى، شهد الاتحاد في عام **1867** ظهور هويتين متوازيتين هما الفرنسية الكندية والإنجليزية الكندية، وقد وصف اللورد دورهام **Lord Durham** هذه الحالة عام **1838** على أنها الدولتان المتحاربتان في حضن دولة واحدة"، وكما قال أندريه سيغفريد **Andre Siegfried** في عام **1912**، أن العرقين أُجبرتا على إعادة تعريف كندا معًا، ومن وجهة النظر الفرنسية الكندية، كانت كندا التي تأسست في شكل كونفدرالية ثنائية القومية **Binational Confederation** لمدة قرن تقريبًا بين عامي **1867 و1967**. وخلال هذه الفترة، عُرف قانون أمريكا الشمالية البريطاني على أنه ميثاق/اتفاق بين دولتين أو شعبين مؤسسين، ولم يشر دستور عام **1867** إلى دولة كندية. بدلاً من ذلك، وصف بأنه إنشاء اتحاد فيدرالي **Federation** يعترف ببعض خصوصيات كندا الفرنسية من ناحية والطابع البريطاني لبقية كندا من ناحية أخرى. أظهر جوردون روبرتسون **Gordon Robertson** بوضوح أن آباء الاتحاد كانوا مقتنعين بالحاجة إلى الحفاظ على شكلين من التنوع: التنوع الإقليمي، والتنوع اللغوي والثقافي [29]، فلقد أعطى قانون أمريكا الشمالية البريطاني (الكونفدرالية) اللغة الفرنسية وضعًا قانونيًا وسياسيًا حقيقيًا، ولكن في الوقت نفسه، أعطت الفرنسية شريكًا قويًا: اللغة الإنجليزية، وعملت هذه الازدواجية ضد الفرنسية وعززت عدم المساواة بين اللغتين؛ ونظرًا للهيمنة المتزايدة للغة الإنجليزية، ضعفت اللغة الفرنسية وقلت قيمتها.

أُنشئت الدولة الكندية عن طريق الهجرة، وقد تم تأسيسها من قبل "**شعبين مؤسسين اثنين**"، هما مستوطنون من فرنسا من جهة، ومن بريطانيا وأيرلندا من جهة أخرى، وهما ذو ثقافتان أوروبيتان متمايزتان لهما تقاليد لغوية ودينية وسياسية مختلفة، ويعد وجود اتجاهين ثقافيين متوازيين –استوعبا المهاجرين في وقت لاحق– سمة دائمة للمجتمع الكندي؛ مما أثر بعمق على طبيعة الدولة الكندية وسلوك السياسة الكندية، ولكن بدلاً من تقلص الفجوة بين الاتجاهين بمرور الوقت، زادت الاختلافات بينهما في السنوات الأخيرة وتمخض عنها ضغوطًا، من جانب واحد على الأقل؛ من أجل إعادة التفاوض بشكل جوهري بشأن الميثاق الأساسي لكندا ككيان سياسي [30]، فلقد كان مفهوم تجانس الدولة يعني أنه من المتوقع اندماج المهاجرين وتأقلمهم مع النواة الناطقة بالفرنسية، والسبب في ذلك هو حقيقة أن الهجرة كان يُنظر إليها دائمًا في كيبيك على أنها نوع من التهديد [31]

بلغ عدد سكان كندا في منتصف التسعينيات من القرن العشرين إبان انعقاد الاستفتاء الثاني عام **1995** 26 مليون نسمة؛ يتألف منهم ما يزيد قليلاً عن 6 ملايين ناطق بالفرنسية (معظمهم ولكن ليس كلهم يعيشون في كيبيك) و20 مليون تقريباً يتحدث باللغة الإنجليزية ولغات أخرى، إذ يشمل المكون غير الناطق باللغة الإنجليزية السكان الأصليين لكندا، وبعض المهاجرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي حين أن القليل منهم تعلموا الفرنسية، اتخذ معظمهم اللغة الإنجليزية كلغة ثانية؛ بسبب هيمنتها في كندا وعلى الصعيد الدولي [32]

وعلى عكس النموذج **melting pot**، الذي أسس الولايات المتحدة بناءً على إدماج المهاجرين بإزالة معالم ثقافاتهم وصهرها داخل بوتقة الثقافة الأمريكية المستحدثة، بما في ذلك تحويل أسماءهم لتأخذ الصبغة الأمريكية، ظلت كندا حتى منتصف القرن العشرين أمة بريطانية في جوهرها ومرجعيتها؛ مستندةً إلى النموذج الثقافي البريطاني، كما فرض وجود أقلية فرانكفونية يفوق تعدادها

ربع سكان البلاد، انفتاح على مفهوم الأمتين المؤسستين–الإنجليزية والفرنسية–، وانعكس هذا التصور للهوية الكندية على سياسة الهجرة التي كانت وفية لهذه المرجعية الثقافية الأوروبية، إذ اقتصرت حركة الهجرة إلى كندا على العناصر الأوروبية حتى عام 1967، ذلك العام الذي شهد إصلاح قوانين الهجرة وفتح أبواب كندا أمام المهاجرين المنتمين إلى دول وثقافات غير أوروبية، وهي الفترة التاريخية نفسها التي بدأت فيها بوادر التعددية الثقافية في السياسات الحكومية الكندية [33]

منذ السبعينيات وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، تبنت الحركة الانفصالية الكيبيكية مقاربة إيجابية تقوم على بناء الدولة الكيبيكية وتأكيد حضور الكيان الكيبيكي تجاه الدولة الكندية، وحماية اللغة والثقافة الفرنسية، ولكن بعد فشل استفتاء عام 1995، اتخذت مقاربة سلبية اعتمدت على التمييز بين الجماعة القومية **(نحن)**، والأجانب عن الثقافة الكيبيكية **(هم)** [34]، ووفقًا للسياسي الكيبيكي الليبرالي "ستيفان ديون" **Stéphane Dion**؛ – الذي ترأس الحزب الليبرالي الكندي لفترة– تكمن دوافع الانفصال في ثلاث نقاط، هي الخوف من الشعور بالوهن أو التلاشي كجماعة لها تميزها الخاص في ظل استمرارها بدولة اتحادية، والشعور بالثقة بأن أداء جماعة كيبيك سيسير بشكل جيد أو أفضل في حالة الانفصال عن الاتحاد، وأنه لن يمثل خطورة على الجامعة الوطنية، الشعور بالرفض بأن جماعة كيبيك ليست في موضع ترحيب بالدولة الاتحادية. ومن ثم؛ فإن الانفصال هو الحل الأقرب إلى المنطق، في حالة طرح هذه المشاعر نفسها بقوة [35]

3) تمزيق الهوية الفرنسية الكندية:

اختفت الآن الهوية الفرنسية الكندية التقليدية وأخذت شكل هوية ممزقة، وساهمت عدة عوامل في تحطيمها [36]، أهمها ما يلي:

أ) التهميش الاقتصادي

كان لانتقال مستعمرة فرنسا الجديدة للسيطرة البريطانية عام **1763** عواقب اقتصادية كبيرة على الكنديين الفرنسيين، أبرزها خلق بنية اقتصادية متخلفة في كيبيك؛ ونتج عن هذا الهيكل إبقاء الكنديين الفرنسيين خلال القرن العشرين ممثلين تمثيلا ناقصا في صفوف البروليتاريا الصناعية والمهن التقليدية"؛ وهكذا اضطرت كيبيك إلى النضال في محاولتها إنشاء اقتصاد نابض بالحياة ونظام تعليمي وثقافة متناميين [37]، وكان مجتمع الناطقين بالفرنسية **Québécois** ضعيفًا في المجالات الاقتصادية والمجتمعية، فلقد كان هناك عدد قليل جدًا من أصحاب الأعمال الكنديين الفرنسيين، وكان القرار الاقتصادي يُتخذ من قبل النخبة الناطقة بالإنجليزية **Anglophone elite**، فمن بين أكبر 11 شركة صناعية، كانت هناك شركة واحدة فقط مملوكة للكنديين الفرنسيين، أما باقي الشركات كانت مملوكة للكنديين الإنجليز [38]

كما أن الكثير من الصناعات الكندية الفرنسية المحلية في كيبيك كانت عبارة عن أماكن للأعمال التجارية الصغيرة. قبل الستينيات، كان معظم اقتصاد كيبيك تحت الهيمنة الكندية الإنجليزية، فنجد أن 83٪ من المديرين التنفيذيين والمديرين كانوا من المتحدثين باللغة الإنجليزية، وكان الكنديون الفرنسيون يحصلون على رواتب أقل بنسبة 35٪ مقارنة بمتوسط الرواتب للمتحدثين بالإنجليزية، وكان الكنديون الفرنسيون ثنائيو اللغة **bilingual** الذين يتحدثون لغتين يحصلون على رواتب أقل

بكثير من رواتب الأنجلوفون الناطقين باللغة الإنجليزية **unilingual** أحادي اللغة، وكان لدى الفرنكوفونيين اعتقادًا مشتركًا فيما يتعلق بالاستعمار من الداخل **colonialism from within** الذي كان قائمًا على التقسيم الثقافي وخلفيات العمل [39]

ب) التحديث Modernization

قام رئيس وزراء كيبيك "جان ليساج" **Jean Lesage** بعدة إصلاحات، شكلت بداية الثورة الهادئة في الستينيات، ومست العديد من القطاعات مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والطاقة الكهرومائية والتنمية الإقليمية والقطاع الصناعي، كما أسست حكومته كيبيك كمقاطعة حديثة وعلمانية سيطرت على جميع المؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية، ونجحت في إتاحة آلاف الوظائف للمجتمعات المتعلمة الناطقة بالفرنسية، فقد ركز التحديث **modernization** على النواحي المؤسساتية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل مختلف عن الطريقة المحافظة في الماضي، وكان تبرير حركة كيبيك تاريخيًا عوامل غير وطنية/قومية **etnonationalistic factors**، بدايةً من المطالبة بتفرد ثقافتها وتعرض غالبية الناطقين بالفرنسية الذين يمثلون **78٪** من سكان المقاطعة للتهديد بالامتصاص **assimilation** على حد سواء من قبل كل الكنديين والثقافة الناطقة باللغة الإنجليزية بشكل عام [40]

ج) التحضر/التمدن Urbanization

ساعد التمدن بالتأكيد على تدمير معظم البيئات الريفية المتجانسة التي يعيش فيها الناطقون بالفرنسية **francophones** بالقرب من كنائسهم، وتعد **Saint Boniface**، التي أصبحت

إحدى ضواحي مدينة **Winnipeg**، والقرى الناطقة بالفرنسية التي تم بناؤها بالقرب من **Winnipeg**، مثالاً جيدًا على هذه العملية [41]

د) التصنيع Industrialization

أدت عملية التصنيع إلى عمل الناطقين بالفرنسية في البيئات الناطقة بالإنجليزية بشكل كبير، ويتم تعليم الشباب، في أغلب الأحيان، في مؤسسات ثنائية اللغة، خاصةً في المرحلتين الثانوية والجامعية، وتعد وسائل الإعلام والصناعات الثقافية من العوامل القوية التي لا تفرض استخدام اللغة الإنجليزية ولكنها تساعد أيضًا في بناء الخيال الجماعي.[42]

4) علمنة المجتمع الكيبيكي وفقدان الكنيسة الكاثوليكية نفوذها:

شهد مجتمع كيبيك في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ظاهرة العلمنة السريعة في كل النواحي، وكأن قرون من الزمان وليس عقود تفصل كيبيك في الثمانينيات عن كيبيك في الخمسينيات من القرن الماضي، ويمكن إجراء ملاحظة مماثلة حول كنيسة كيبيك وتطورها بين عامي **1960 و1980**. فقبل عام **1960**، سيطرت الكنيسة الكاثوليكية فعليًا على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية المقدمة إلى سكان كيبيك الفرنسيين الذين كانوا يشكلون غالبية السكان، حتى أن موريس دوبليسيس **Maurice Duplessis**، خلال السنوات التي قضاها رئيسًا للوزراء **(1944–1959)**، أعلن أن كيبيك مقاطعة كاثوليكية وعمل بنشاط على تعزيز رفاهية الكنيسة، ومن الجدير بالذكر أن في عام **1958**، عرَّف أكثر من خمسة وثمانين في المائة من السكان أنفسهم على أنهم كاثوليك، وكان أكثر من ثمانية وثمانين في المائة من هؤلاء الكاثوليك يحضرون القداس كل يوم أحد، وأشرف جيش افتراضي من الراهبات والكهنة، والذي بلغ عددهم بحلول عام 1962 أكثر من 50 ألف شخص، على بيروقراطية الكنيسة الهائلة، وعلى المدارس

والمستشفيات [43]، وتم إضفاء الشرعية على هذا الوضع شبه الثابت والوجود العام من خلال القومية الدينية التقليدية، التي وحدت نسخة دينية محافظة من الكاثوليكية والهوية العرقية الكندية الفرنسية [44].

وتعني "الثورة الهادئة **Quiet Revolution**" أن الدولة وليس الكنيسة يجب أن تكون "تجسيدًا للأمة الفرنسية في كندا". في حين يمكن رؤية جذور الثورة الهادئة في النمو الاقتصادي السريع ونمو سلطة الدولة في عشرينيات القرن الماضي، فإن التغييرات التي حدثت في الستينيات كانت بمثابة تحول دراماتيكي، وبحلول عام **1980**، تغير الوضع بشكل كبير، إذ استحوذت ولاية كيبيك على عمل الكنيسة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، كما لم تسع أي مجموعة قومية إلى الترويج لثقافة سياسية كاثوليكية أو إعادة تشكيل اقتصاد كيبيك بما يتوافق مع تعاليم الكنيسة الاجتماعية، وتبخرت سيطرة وقيادة الكنيسة على الحركات القومية خلال عقدين من الزمن [45]

من اللافت للنظر أن الكنيسة استجابت لعلمنة **Secularization** مجتمع كيبيك بهدوء نسبي، فبالتأكيد، اعترض الأساقفة وغيرهم من القادة الدينيين على خطط الحكومة لعلمنة التعليم وعارضت الطوائف الدينية الإصلاحات التي حولت مستشفياتها إلى مؤسسات عامة، ولكن بشكل عام، تجنب مجتمع كيبيك الانقسام الثقافي المأساوي الذي ميز الحركة نحو الحداثة العلمانية للبلدان الكاثوليكية مثل فرنسا وإيطاليا. وفي كيبيك كان العديد من مؤيدي الإصلاحات أعضاء في الكنيسة. السؤال المهم هو كيف تجنبت كيبيك تاريخ الانقسام الذي شهدته فرنسا وإيطاليا والمكسيك وإسبانيا ودول كاثوليكية أخرى؟ لأنه على الرغم من أن الثورة الهادئة كانت مستوحاة من بعض الشكاوى ضد الدين، وحتى مناهضة رجال الدين، إلا أنه لم يكن هناك رفض واسع النطاق للدين نيابة عن دعاة

التحديث، فلم تعد الكنيسة –كمؤسسة– تنظم الحياة اليومية للكنديين الفرنسيين بشكل فعال كما فعلت في الماضي، إذ تولت دولة الرفاهية مسؤولية المدارس والمستشفيات ومؤسسات الرعاية، ومع ذلك، فإن الدور المهم الذي تلعبه الكنيسة الكاثوليكية في بقاء أو الحفاظ على الهوية الكندية الفرنسية في البيئات الناطقة بالإنجليزية لا يزال من الممكن رؤيته في عدد من المجتمعات خارج كيبيك، كما هو الحال في نيو إنجلاند وغرب كندا [46]

المبحث الثاني

استراتيجيات إقليم كيبيك نحو الاستقلال

كان الكنديون الفرنسيون يشكلون ما يقرب من ثلث سكان كندا عام 1964، وبالنسبة للكثير منهم، كان هناك شعور بالعداء تجاه ما كان يُنظر إليه على أنه ينتمي للمؤسسة الأنجلوسكسونية **Anglo–Saxon establishment** [(47)]، وانعكس هذا الشعور في المعارضة الفرنسية الكندية للتجنيد الإجباري، خلال الحربين العالميتين، بعد أن تردد الكثيرون في القتال من أجل الإمبراطورية البريطانية، على الرغم من علاقات التحالف بين البريطانيين والفرنسيين آنذاك [48]، حتى تجلت النزعة الانفصالية بطرق مختلفة، ممثلةً في الحملات السياسية لحزب **Parti Québécois PQ** والنشاط الإرهابي لجبهة تحرير كيبيك **Front de Libération du Québec FLQ** [49]

1– استخدام العنف:

برزت جبهة تحرير كيبيك **Front de Libération du Québec FLQ** إلى النور عام 1963، مستخدمةً كافة وسائل العنف والإرهاب والتخريب المنظم، منظمةً المظاهرات والاضطرابات؛ بهدف استهداف جميع المؤسسات الفيدرالية والقوات المسلحة والمؤسسات

والاقتصادية التابعة للناطقين بالإنجليزية، مستخدمةً أساليب الاختطاف والاغتيال للساسة الكنديين والدبلوماسيين الأجانب، وأبرز ما قامت به هو الانفجارات التي هزت مدينة مونتريال عام 1969، ومحاولتا اختطاف فاشلتين للمبعوث التجاري الإسرائيلي والقنصل الأمريكي مع بداية عقد السبعينيات [50]

منذ أوائل الستينيات، استلهم النشطاء السياسيون والمفكرون في كيبيك من تجارب إنهاء الاستعمار في العالم الثالث لتحدي المؤسسة الأنجلو–ساكسونية، باستخدام كل من الأساليب العنيفة والسياسية، وبذلك، ولسخرية القدر، ادعى أحفاد المستعمرين الأوروبيين أنهم يقاتلون جنبًا إلى جنب مع حركات التحرر الأخرى في جميع أنحاء العالم– وهي نقطة أكدها بيان **FLQ** الذي أعلن أنهم "يحيون الشعبين الكوبي والجزائري اللذين يقاتلان ببطولة ضد الإمبريالية والاستعمار بجميع أشكاله"، وشوهد نشاط **FLQ** بوضوح عام 1964، حين هددت بإطلاق النار على الملكة إذا وطأت قدماها أرض كيبيك، ونظر مسؤولو الحكومة البريطانية بجدية في "الموقف الذي قد ينشأ في حالة اغتيال الملكة"، وكانت هذه الزيارة محفوفة بالخطر نتيجة احتمالية تعرض سلامة وحياة الملكة في كيبيك للخطر، وسط مطالبات بإلغائها، ونادرًا ما كانت الملكة تحت حراسة مشددة من قبل، كما حدث في رحلتها إلى كيبيك، وبعد عدة سنوات، اختطفت **FLQ** الدبلوماسي البريطاني جيمس كروس عام 1970 [51]، وتم إطلاق سراح الدبلوماسي البريطاني بعد موافقة الحكومة على أن يغادر الخاطفون مع أسرهم كندا إلى كوبا [52]

2- استخدام الأداة السياسية:

أ) تبني تشريعات وسياسات تحافظ على الهوية الكيبيكة:

صاغت كيبيك عددًا من السياسات، أبرزها (ميثاق كيبيك لحقوق الإنسان والحريات) **Charte québécoise des droits et libertés de la personne**، عام 1975 الذي يعترف بحق أعضاء المجتمع الإثني في الحفاظ على حياتهم الثقافية الخاصة ويؤسس الاحترام من أجل الحقوق الفردية والتضامن والديمقراطية القائمة على المساواة بين الرجل والمرأة [53]، ثم تبنت الجمعية الوطنية في كيبيك عام 1977، ما يسمى قانون 101 Bill 101 (ميثاق اللغة الفرنسية) **La Charte de la langue française**؛ والذي بموجبه أصبحت الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة في كيبيك [54]

ب) تنظيم الاستفتاءات:

استفتاء 1980:

نتيجة عدم رضاها عن الفيدرالية الكندية؛ شرعت حكومة حزب كيبيك، بقيادة رئيس الوزراء رينيه ليفيسك **René Lévesque** عام 1980 في الدعوة إلى استفتاء من شأنه أن يسمح لأبناء كيبيك بالتصويت على ما إذا كانوا يريدون الانفصال عن كندا أم لا، قائمًا على تحديد شكل العلاقة بين كيبيك والاتحاد الكندي **Sovereignty-Association Relationship**، وسُئل سكان كيبيك عن منح حكومة كيبيك الإذن بالتفاوض بشأن اتفاقية جديدة مع كندا، من شأنها أن تمنح كيبيك الحق في سن قوانينها الخاصة، وفرض ضرائبها الخاصة، وإقامة علاقات دولية، ولكنها ستحافظ على العلاقات الاقتصادية مع كندا، بما في ذلك عملة مشتركة؛ ومن ثم إجراء استفتاء ثان بعد انتهاء المفاوضات في حالة تصويت الأغلبية على الانفصال [55]، فلقد سعى PQ إلى طمأنة

كيبيكرز بأن لديهم فرصة لتأكيد قرارهم بالاستقلال في المرحلة اللاحقة، متبنًا ما يسمى بـ **"النهج التدريجي" (L'étapisme)** حيث سعى أولاً إلى الحصول على دعم الشعب الكيبيكي لمناقشة ترتيب **"رابطة السيادة" "Sovereignty–Association"** مع كندا؛ ومن ثم تنظيم استفتاء آخر للتصديق على أي "ارتباط" تم التفاوض بشأنه .[56]

استخدم حزب **PQ** حجتين رئيسيتين خلال حملة استفتاء عام 1980، وكلاهما واسع للغاية في طبيعته ومرتكز على تطوير قومية كيبيك التي كانت تدفع بمفاهيم التضامن الفرنسي الكندي جانبًا: كانت الحجة الأولى هي أن دولة كيبيك ذات السيادة يمكنها أن تحرر المجتمع الفرانكوفوني بالكامل، فبالنسبة لـ **PQ**، كان الاستقلال مشروعًا للأغلبية الفرنكوفونية في المقاطعة، حيث قيل إن الدولة المستقلة يمكن أن تحمي وتعزز مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية بشكل أفضل، وكان المحتوى الثقافي للحملة جوهريًا للغاية، وكانت الفرنسية، بكل أبعادها، مركزية في النقاش من أجل الاستقلال، وكان المغنون والفنانون والشعراء في طليعة حملة "نعم"، وكانت الحجة العريضة الثانية التي قدمها الحزب هي أن الدولة المستقلة يمكن أن يخلق مجتمع أكثر عدلاً ومساواة حيث تُستخدم الدولة على نطاق واسع لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فقد تأسس حزب **PQ** كحزب ديمقراطي اجتماعي، وخلال سنوات حكومته التي سبقت الاستفتاء (1976–1980)، نفذ العديد من الإجراءات التقدمية، لا سيما في سوق العمل، وكانت النقابات العمالية قريبة منه وداعمة للاستقلال، والتي رأوا أنها وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للناطقين بالفرنسية وخلق بيئة أكثر ملاءمة للعمل، كما جادل **PQ** بأن استقلال كيبيك سينشأ مجتمعًا جديدًا، مستوحى من الديمقراطيات الاجتماعية في الدول الاسكندنافية [57]

في 20 مايو 1980 ذهب أكثر من 85٪ من سكان كيبيك إلى صناديق الاقتراع، وهُزم الاقتراح بتصويت 59.6٪ مقابل 40.4٪، وكان سبب تصويت العديد من سكان كيبيك بـ"لا"؛ ليس لأنهم أرادوا أن تظل كندا كما هي، ولكن لأن الحكومة الفيدرالية قد وعدت ببدء "فدرالية متجددة"، والتي فهم الكثيرون أنها اعتراف بوضع خاص لكيبيك داخل كندا، وبعد فترة وجيزة من إجراء الاستفتاء، تمت الموافقة على الدستور الكندي من بريطانيا العظمى، وفي عام 1982، تم التصديق عليه من قبل كل مقاطعة كندية باستثناء كيبيك، التي أرادت أن تمنح الحكومة الفيدرالية المقاطعة وضعًا خاصًا داخل الاتحاد .[58]

استفتاء 1995:

أدى فشل اتفاقية **Meech Lake** بحيرة ميتش (1987–1990) ثم اتفاقية **Charlottetown** شارلوت تاون (1992) لتعديل الدستور بمنح كيبيك وضعًا خاصًا إلى تزايد استياء العديد من القوميين في كيبيك من الفيدرالية الكندية، وفي 30 أكتوبر 1995، تمت الدعوة إلى استفتاء ثان في كيبيك، ومع ذلك، لم يحدد السؤال هذه المرة حدود العلاقة بين كيبيك المستقلة والاتحاد الكندي، وبدلاً من ذلك، سُئل الناخبين عما إذا كانوا يريدون أن تصبح كيبيك ذات سيادة بعد أن عرضت كندا رسميًا شراكة اقتصادية وسياسية جديدة [59]

هدفت اتفاقية بحيرة ميتش **Meech Lake** لدمج كيبيك في الإطار الدستوري لكندا؛ لأنها المقاطعة الوحيدة التي لم توقع على الوثيقة الدستورية لعام 1982، وقد ضمت اتفاقية بحيرة ميتش تقريبًا جميع مطالب القوميين في كيبيك، كما تضمنت العديد من مطالب المقاطعات الغربية، تتضمن حدود الاختصاص الفيدرالي، وكان الجزء الأكثر أهمية للقوميين في كيبيك هو الاعتراف بكيبيك كمجتمع متميز، وكان لابد من التصديق على الاتفاقية في غضون ثلاث سنوات من قبل

البرلمان الفيدرالي وكل المقاطعات. ولكن لأسباب تتعلق في الغالب بالشؤون الداخلية، لم توقع مقاطعتا مانيتوبا **Manitoba** ونيوفاوندلاند **Newfoundland** على الاتفاقية؛ وبالتالي فشلت اتفاقية بحيرة ميتش والجهود الجديدة لدمج كيبيك في الإطار الدستوري الكندي؛ ونتيجة لذلك ، ارتفعت الأصوات المطالبة بالتصويت لصالح الاستقلال في كيبيك سريعًا، حتى أن ستيفان ديون **Stephan Dion** – الوزير الفيدرالي السابق للشؤون الحكومية – عرّف فشل اتفاقية بحيرة الميش على أنه السبب الرئيسي لقوة قومية كيبيك في التسعينيات، ورفض الاتحاد الكندي احتجاج كيبيك، وبناءً على المشكلة الهيكلية للغة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في كيبيك – التي عززت الثقة الوطنية لشعب كيبيك – استخدم الانفصاليون هذا الشعور بالرفض من أجل التعبئة القومية.[60]

كان مستقبل كندا موضع تساؤل في خريف عام 1995، إذ كانت حكومة كيبيك المنتخبة على وشك أن تسأل ناخبي تلك المقاطعة عما إذا كانوا يوافقون على أن تصبح كيبيك دولة مستقلة أم لا، وقد جرى الاستفتاء يوم 30 أكتوبر 1995، بعد اختتام حملة رسمية لمدة 30 يومًا، وخلال ذلك الوقت، شن الجانبان – الانفصاليون و الفيدراليون – حملات لإقناع الناخبين باختيار خيارهم الخاص على خيار الطرف الآخر، إذ دعا أنصار السيادة للتصويت بـ "نعم" أي الموافقة على استقلال كيبيك، بينما دعا الفيدراليون للتصويت بـ"لا"، وجاءت النتيجة النهائية للاستفتاء، برفض سكان كيبيك الاستقلال بهامش ضئيل للغاية، بنسبة 50.6٪ من الأصوات لصالح الجانب الفيدرالي و 49.4٪ لصالح الأصوات المطالبة بالسيادة؛ ومن ثم بقيت كيبيك داخل كندا [61]، ومن الواضح أن كيبيك لم تصل بعد إلى هدفها، فلقد أشار الاستفتاء الثاني عام 1995 إلى أن ما يقرب من نصف سكان كيبيك أرادوا الانفصال عن كندا وتشكيل دولتهم المستقلة .[62]

أجرى حزب **Parti Quebecois** استفتاءان على الاستقلال في عامي 1980 و1995، كنتيجة لما وعد به الحزب لشعب كيبيك خلال حملته للحصول على مقاعد في انتخابات المقاطعات في عام 1976، وقبل ذلك، لم يتمكن القوميون الكيبيكيون من إجراء استفتاء؛ لأنه نادرا ما كان لديهم مقاعد في المجلس التشريعي الإقليمي، فعلى مدار الخمسين عامًا الماضية، وجهت كيبيك مرارًا وتكرارًا إنذارات نهائية لجميع البلدان: ***"أعطونا المزيد، أو سنرحل!"***، وبعد استفتاءين في كيبيك، وبعد العديد من المؤتمرات والتقارير والنقاش الدستوري الذي سيطر عليه المشهد السياسي الكندي لأكثر من جيل، ظلت كيبيك غير راضية، لكنها لم تنفصل بعد [63]

3– استدعاء كيبيك للدول الكبرى للتدخل في إدارة الصراع:

سعت كيبيك إلى استجداء الدول الكبرى ذات الصلة، على رأسها فرنسا والولايات المتحدة في معظم الأحيان للتدخل في إدارة الصراع في مراحله المختلفة.

1– موقف الولايات المتحدة:

قبل عام 1960، كان هناك غياب فعلي لسياسة حكومية تجاه الولايات المتحدة باستثناء فتح تمثيل لكيبيك في نيويورك خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن تميزت الفترة **(1976–1980)** بإدراك الكيبيكيين المتمردين **Quebec souverainistes** لأهمية انخراط كيبيك مع الولايات المتحدة، واعتبار العلاقات مع الولايات المتحدة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى كيبيك، وهو ما اتضح في صياغة حكومة حزب كيبيك بقيادة رينيه ليفيسك لاستراتيجية عملية أمريكا **Operation amérique**، [64] ففي أعقاب انتخاب حزب كيبيك **Parti Québécois** في 15 نوفمبر 1976، لم يشر الحزب لأي شيء على أنه سيعمل بمجرد انتخابه على تكثيف سياسات

كيبيك الدولية تجاه الولايات المتحدة، ففي حين شدد برنامج الحزب على أهمية العلاقات بين كيبيك والولايات المتحدة، دعا الحزب إلى إقامة كيبيك ذات سيادة من شأنها الانسحاب من **NATO** حلف شمال الأطلسي الناتو، ولن تشارك في **NORAD** قيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (نوراد)، وستكون رسميًا دولة محايدة، وهو ما أشار إلى فهم ساذج جدًا للعلاقات الدولية من جانب الحزب في سياق الحرب الباردة [65]

أثناء الحرب الباردة، اتخذت الولايات المتحدة موقفها لصالح كندا الموحدة، فلم تلقى فكرة الاستقلال قبولًا في الولايات المتحدة؛ حيث دفعت الأيديولوجية الاجتماعية الديمقراطية للحركة الانفصالية البعض إلى افتراض أن استقلال كيبيك سيحولها إلى مقاطعة "كوبا الشمال" [66]، وبعد أن تعهدت حكومة رينيه ليفيسك بإجراء استفتاء في ولايتها الأولى، كان عليها تطوير استراتيجية تجاه قادة الرأي في الولايات المتحدة؛ لطمأنة المستثمرين، وجعلهم يفهمون أن كيبيك المستقلة يمكن أن تكون حليفًا مخلصًا للولايات المتحدة ولن تصبح "**كوبا الشمال**"؛ ومن ثم أصبح من المهم مراجعة المواقف السياسية الدولية لحزب **Parti Québécois** والتخلي عن موقفه الحيادي، وتطوير استراتيجية للدبلوماسية العامة تجاه الولايات المتحدة، وقد نجح رينيه ليفسك في تغيير ومراجعة موقف الحزب عام 1979، بأن تبقى كيبيك المستقلة عضوًا في نوراد والناتو، وأخذت الاستراتيجية اسم: عملية أمريكا **Opération Amérique**؛ بهدف تسليط الضوء على التزام كيبيكرز بسيادة القانون والديمقراطية وخاصة احترامها لالتزاماتها المالية في حالة الانتصار "بنعم"، فقد أرادت حكومة كيبيك أيضًا أن تظل حكومة الولايات المتحدة محايدة نسبيًا قبل وأثناء حملة الاستفتاء عام 1980، وكانت هذه الاستراتيجية مهمة أيضًا لأن قبل صياغتها كانت سياسة كيبيك تجاه الولايات المتحدة لحد كبير مرتجلة .[67]

وكجزء من **Opération Amérique**، تم افتتاح مقر جديد في أتلانتا في عام 1977، وأنشأت كيبيك مكتبًا للسياحة في واشنطن عام 1978 كان مرتبطًا بوفد كيبيك في نيويورك حتى نهاية التسعينيات، وزادت البعثات الوزارية إلى الولايات المتحدة وسعت حكومة كيبيك عن قصد إلى أن تكون أكثر حضوراً في منتديات النخبة للسياسات الخارجية، وأولت حكومة كيبيك لجارتها الأمريكية اهتمامًا غير عاديًا ، ومن ناحية أخرى، طور الرئيس جيمي كارتر عقيدة أمريكية **American doctrine** تجاه مسألة كيبيك القومية، تتكون من ثلاثة عناصر، وهي أن الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية لكندا، وبالتالي لا تتخذ موقفا بشأن قضايا دستورية، وهي تفضل الوحدة الكندية، كما ستحترم إرادة الشعب الكندي .[68]

2- فرنسا:

يمكن تتبع علاقة الجمهورية الفرنسية بالمسألة الكيبيكية منذ أن أعلن الرئيس الفرنسي "شارل ديغول"، من شرفة قاعة مجلس مدينة مونتريال في 24 يوليو 1967 شعار حركة استقلال كيبيك "لتحيا كيبيك الحرة!"" "**Vive le Québec libre**"؛ وسط هتاف مدوي من قبل حوالي 13.000 شخص تجمعوا للاستماع إلى كلمته؛ وقد أثار "ديجول" أزمة دبلوماسية انتهت بإلغاء زيارته، جراء التدخل الفرنسي في السياسة الداخلية لكندا، وأعطى رئيس الوزراء الكندي، ليستر ب. بيرسون، تحذيرًا لتشارلز ببيان رسمي، قائلاً "شعب كندا أحرار. كل مقاطعة في كندا حرة. الكنديون ليسوا بحاجة إلى التحرير. فقد ضحى آلاف من الكنديين بأرواحهم في الحربين العالميتين في سبيل تحرير فرنسا ودول أوروبية أخرى" [69]

وعلى عكس الموقف الديجولي السابق؛ اعتمدت فرنسا، منذ عام 1977، سياسة جديدة تُعرف بسياسة "ni–ni"، وهي اختصار لجملة "**ni ingérence ni indifference**"، والتي تُترجم عادةً على أنها عدم التدخل وعدم اللامبالاة، وقد صاغها "آلان بيرفيت" **Alain Peyrefitte**، مستشار ديغول السابق ووزير العدل **(1977–1981)**، وتعكس هذه السياسة حذر فرنسا الشديد بشأن مسألة سيادة كيبيك، وهدفها هو تجنب الصراع مع كل من السياديين في كيبيك والفدراليين الكنديين، بالإشارة إلى أن فرنسا لن تتدخل بعد الآن في النقاش الفيدرالي–الإقليمي الكندي [70]

وهناك عدة عوامل تفسر هذا التغيير في السياسة الفرنسية تجاه كيبيك ولا سيما أن حكومة كيبيك لم تنظر بشكل إيجابي إلى التدخل الفرنسي، حيث إن أي حكومة تسعى للحصول على دعم أجنبي من شأنها أن تعرض نفسها لاتهامات على غرار التلاعب بشعبها وإشراك جهات خارجية في مسألة داخلية من شأنها أن تتعلق فقط بشعب مقاطعة كيبيك، وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يحرض خصومهم الفيدراليين على طلب الدعم الأجنبي أيضًا، وهو ما يفسر سبب صياغة سياسة "**ni-ni**" بناءً على طلب **Parti Québécois**، إذ خشي دعاة السيادة **Sovereignists** من أن التدخل الفرنسي قد يكون له رد فعل عنيف في كيبيك؛ يضعف دعم استقلالها بدلاً من تعزيزه، كما أدت الهزيمة الواضحة لخيار السيادة وتراجع احتمالية استقلال كيبيك في أعقاب استفتاء 1980 إلى تغيير النظرة الفرنسية تجاه كيبيك، فلم يكن من مصلحة فرنسا أن تدخل في خلاف مع كندا حول مقاطعة قررت أغلبيتها لصالح البقاء جزءً من الدولة الفيدرالية، ولم يكن فرانسوا ميتران **François Mitterrand** الذي انتُخب رئيسًا عام 1981، – كأول اشتراكي يتولى رئاسة الجمهورية الخامسة – مؤيدًا لسيادة كيبيك بشكل كبير على خلاف أسلافه، معتبراً ذلك "نزوة" لديغول، بالتزامن مع تحسنت علاقة "ميتران" بشكل كبير مع رئيس

الوزراء الكندي بيير إليوت ترودو مقارنةً بالعلاقة التي جمعت ترودو مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان .[71]

فلقد تخلت فرنسا تدريجياً عن سياسة "ديجول"، ورغم صياغة فرنسا لهذه السياسة بعناية؛ والتي تهدف إلى تجنب الإساءة لأي من الطرفين، كان نهج "الانتظار والترقب" **Wait-and-See approach** الذي اتبعته فرنسا خلال استفتاء عام 1995 بشأن مسألة سيادة كيبيك واضحًا، متبنيةً صيغة أن "فرنسا ستكون إلى جانب كيبيك، بغض النظر عن الخيار الذي سيتم اتخاذه ديمقراطيًا"، وكرر الممثلون الفرنسيون ذلك، كتأكيدات جاك شيراك **Jacques Chirac** عام 1997 إلى لوسيان بوشار **Lucien Bouchard** التي تتلخص في أنه "يمكن أن تعتمد كيبيك على صداقة فرنسا وتضامنها"، و"أياً كان الطريق الذي تختاره كيبيك، فإن فرنسا سترافقه"، وأقصى ما صرح به مسؤول فرنسي خلال العقود القليلة الماضية كان التصريح الأقل أهمية الذي أدلى به آلان جوبيه **Alain Juppé** (وزير الخارجية آنذاك) إلى لوسيان بوشار **Lucien Bouchard**، بحضور السفير الكندي، عن "تعاطفه" مع القضية [72]، وتشير صياغة سياسة "**ni-ni**" الفرنسية إلى رفضها التدخل في أي نزاع اتحادي إقليمي بين الفيدراليين والمقاطعات **Federal–provincial dispute**، مع استخدام مصطلحات "عدم اللامبالاة" للحفاظ على شكل دعم خاص لكيبيك، فمثلاً، وافقت باريس عام 1997 على طلب أوتاوا بعدم إصدار طابع احتفال بالذكرى الثلاثين لخطاب ديغول في مونتريال، منهيةً بذلك معركة استمرت شهورًا أطلقت عليها الصحافة اسم "حرب الطوابع" [73]

بلا شك، تمثل حركة انفصال كيبيك عن كندا تهديدًا عظيمًا لوحدة الأراضي الكندية، في ظل وجود انقسام يعصف بكيان الدولة الكندية ويهدد استقرارها، ولاسيما مع وجود الجناح الانفصالي الذي

استخدم كافة أشكال العنف كما سبق الإشارة، ويمكن ملاحظة أنه قد تنشأ حركات عرقية انفصالية يغلب عليها طابع العنف حتى في ظل المجتمعات الديمقراطية [74]

المبحث الثالث

آليات إدارة الصراع في إقليم كيبك

1– احتواء كيبيك والاعتراف بتميزها:

كانت هناك بعض المحاولات الأولية الجادة من قبل القادة السياسيين والمفكرين لتلبية المطالب الجديدة لكيبيك، والتعامل مع هذه القضايا، فخلال الستينيات من القرن العشرين، أيدت الأحزاب الفيدرالية الثلاثة فكرة أن كندا تتكون من شعبين أو أمتين مؤسستين [75]، وأنشأت الحكومة الفيدرالية الليبرالية بقيادة "**ليستر ب. بيرسون**" **Lester B. Pearson** عام 1963 **لجنة ملكية بشأن ثنائية اللغة وثنائية الثقافة،** and **Royal Commission on Bilingualism Biculturalism**؛ بغرض دراسة أزمة الوحدة الوطنية في كندا. [76]ولقد تضمنت ولايتها التوصية بالخطوات التي يجب اتخاذها لتطوير الاتحاد الكندي على أساس شراكة متساوية بين العرقين المؤسسين، مع مراعاة مساهمة المجموعات العرقية الأخرى في الإثراء الثقافي لكندا"، رغم اعتراض المحافظين على فكرة "دولتين" [77]

ربما يرجع تاريخ نهاية فكرة كندا الفرنسية إلى عام 1967، وهو تاريخ مهم في التاريخ الدستوري الكندي، إذ وقعت العديد من الأحداث التاريخية الأخرى في ذلك العام، بما في ذلك نشر المجلد الأول من تقرير **Laurendeau–Dunton**، والمؤتمر الدستوري الأول لرؤساء وزراء المقاطعات، وظهور بيير إليوت ترودو **Pierre Elliott Trudeau** ونشر كتابه عن الفيدرالية،

وزيارة الرئيس ديغول وخطابه الشهير الذي لفت انتباه العالم إلى حركة الحكم الذاتي في كيبيك.[78] واعتمد مؤتمر للمفكرين في ميزون مونتمورنسي **Maison Montmorency** في كيبيك عام **1967** الموقف القائل بأن كندا مكونة من "**deux nations**"، والتي تُرجمت إلى " **two founding peoples**" بالإنجليزية، والتي تعني "شعبين مؤسسين"، وسبق للحزب الديمقراطي الجديد **New Democratic Party** أن تناول هذه القضية في مؤتمره التأسيسي عام **1961**، وبناءً على طلب من مندوبي كيبيك، وافق الحزب على أن وجوب أن يتضمن برنامجه ما يوضح أن كندا قد تم إنشاؤها من قبل اتحاد دولتين **association of two nations**، ويجب استخدام مصطلح "فيدرالي" بدلاً من "وطني" في جميع أنحاء الوثيقة. وفيما يتعلق بوضع كيبيك نفسها، خلال أوائل الستينيات، اعترف رئيس الوزراء بيرسون علنًا بتميز كيبيك بعبارات كقوله: "**في حين أن كيبيك هي مقاطعة في الاتحاد الوطني، فهي أكثر من مقاطعة لأنها قلب الشعب: بالمعنى الحقيقي للكلمة هي أمة داخل أمة**" [79]

علاوة على ذلك، خلال هذه الفترة، سمحت حكومة بيرسون لمقاطعة كيبيك بممارسة وضع خاص بحكم الواقع **de facto particular status**، من خلال اختيار عدم المشاركة في أو عن طريق الانسحاب من عدد كبير من البرامج المشتركة بين الحكومة الفيدرالية والمقاطعة، وحتى البرامج الفيدرالية الحصرية، ومن خلال التزامه بتدخل الدولة، أدرك الحزب الديمقراطي الجديد أن الحكومة الفيدرالية لا يمكن أن تقوم بدورها المناسب ما لم يتم استبعاد كيبيك من مبادراتها، وأعلن الحزب الديمقراطي الجديد موقفه، الذي صاغه تشارلز تايلور **Charles Taylor**، أن: في مجالات الحكومة التي تمس أسلوب حياة المجتمع – مثل الضمان الاجتماعي وتخطيط المدن والتعليم وتنمية المجتمع– يجب أن تتمتع كيبيك بالحق والموارد المالية لاعتماد برامجها وسياساتها

الخاصة بدلاً من تلك التي تم تصميمها وتمويلها من قبل الحكومة الاتحادية، وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الحكومة الفيدرالية قادرة على لعب دور متزايد في هذه المجالات حيث يرغب سكان المقاطعات الأخرى في ذلك .[80]

رفض بعض المؤرخين الكنديين من أصل إنجليزي تفسير الكونفدرالية على أنها ميثاق بين شعبين مؤسسين، على الرغم من قبوله من قبل الآخرين منهم، وتم الاعتراف به صراحة في البرنامج الانتخابي لحزب المحافظين لعام 1968 تحت قيادة روبرت ستانفيلد **Robert Stanfield** وتقرير اللجنة الملكية حول ثنائية اللغة **Bilingualism** وثنائية الثقافة **Biculturalism** (تقرير لوريندو دونتون) **(the Laurendeau Dunton Report)**، كما أشارت لجنة **Laurendeau–Dunton** صراحةً إلى فكرة "شراكة متساوية بين العرقين المؤسسين، مع مراعاة مساهمة المجموعات العرقية الأخرى في الإثراء الثقافي لكندا ..."، والنقطة هنا أن كندا الفرنسية آمنت بأطروحة الاتحاد، وكان التمسك بهذا الاعتقاد وسيلة ملموسة لتمييز هويتها الكندية والإشارة إلى أنها تنتمي إلى كندا ككيان جماعي ومجتمع وطني يشير إلى رمزية مشتركة، وفي بعض النواحي، عاش الشعبان المؤسسان في عوالم اجتماعية وأكوان رمزية منفصلة، وباستخدام الفئات التحليلية التي كانت شائعة في الستينيات، ارتبط الكنديون الفرنسيون بالكنديين الإنجليز كعلاقة الشعب المُستَعمر بالمُستعمِرين **Colonized to colonizers**، محاولين انتزاع أنفسهم من حالة الدونية الاقتصادية والتبعية الاستعمارية [81]

كثيرًا ما تحدث رئيس الوزراء بيير ترودو **Pierre Trudeau** عن **أمة شاملة** قائمة على دستور كندي حقيقي، التي يعيش على أرضها الرجال والنساء من أصول فرنسية وبريطانية، ومن ثقافات العالم المتنوعة، ويرغبون في المشاركة بسلام واحترام متبادل، على حد تعبيره في عام 1982،

وكانت هذه الرؤية واضحة منذ أواخر الستينيات، كما تصور ترودو أن الدستور الكندي الحقيقي، بما في ذلك ميثاق الحقوق، من شأنه أن يساعد على إخماد قوة متزايدة من أشكال الانفصال في كيبيك [82]

2– استراتيجية بناء هوية قومية كندية جديدة مضادة للهوية الكيبيكية:

بحلول أواخر الستينيات من القرن الماضي، استُبدلت الجهود القائمة على "المواجهة المباشرة لقومية كيبيك الجديدة" باستراتيجية جديدة قائمة على "إنكار قومية كيبيك الصريحة، والسعي لتقويض قواعدها الأساسية"، وذلك بتحدي هوية كيبيك بهوية كندية جديدة، قائمة على ما لا يقل عن خمسة مكونات منفصلة، وبتتبع كل عنصر منهم نجد أنها هدفت بشكل مباشر إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في هزيمة حركة استقلال كيبيك، وكان المهندس الأساسي لهذه الاستراتيجية الجديدة هو "**بيير إليوت ترودو**" **Pierre Elliott Trudeau**، الذي أصبح رئيسًا للوزراء عام 1968 [83]، **وتتمثل عناصر الاستراتيجية فيما يلي:**

أ) ثنائية اللغة الرسمية Official Bilingualism

من خلال ثنائية اللغة، سعت حكومة ترودو إلى ترسيخ الادعاء القائل بأن اللغة الفرنسية والمتحدثين بالفرنسية حاضرين في جميع أنحاء كندا، ولكن من الناحية الديموغرافية، من الواضح أن هذا ليس هو الحال، ولم يكن كذلك أبدًا. إذ يختلف استخدام اللغة الفرنسية دائمًا بشكل كبير من مقاطعة إلى أخرى، وتتحدث الأغلبية في كيبيك الفرنسية بنسبة 82٪؛ أما نيو برونزويك **New Brunswik**، ثاني أكبر نسبة فرنكوفونية، تتحدثها بنسبة 31٪ فقط، علاوة على ذلك، كانت نسبة استيعاب المهاجرين في جميع المقاطعات باستثناء كيبيك ونيو برونزويك مرتفعة للغاية، نتيجة لذلك، أصبحت نسبة السكان الذين يتحدثون اللغة الفرنسية في المنزل في معظم المقاطعات

الآن أقل من 3٪، ومع ذلك، فإن ثنائية اللغة الرسمية أعطت الفرنسية نفس الوضع الرسمي كاللغة الإنجليزية في جميع أنحاء البلاد، على الأقل للأغراض الفيدرالية، مهما كانت هامشية في الحياة اليومية [84]

على هذا الأساس، قصدت ثنائية اللغة الرسمية إبطال مطالبة كيبيك بالتميز على أساس اللغة، بجعل كل أنحاء كندا مثل كيبيك، ما يعني أن كندا ككل، وليس كيبيك فقط، ستكون موطن الناطقين بالفرنسية. كما أعلن بيير ترودو **Pierre Trudeau** عام 1968، إذا كانت حقوق الأقليات مترسخة في جميع أنحاء كندا، فإن الأمة الفرنسية الكندية لن تقتصر على كيبيك فقط، ولن تستطيع كيبيك أن تقول إنها وحدها تتحدث باسم الكنديين الفرنسيين ... سيتحدث الكل نيابةً عن الكنديين الفرنسيين في مختلف أنحاء كندا وليس كيبيك فقط، فلن يستطيع أحد على حول قول "ترودو" أن يقول: "**أنا بحاجة إلى مزيد من القوة لأنني أتحدث باسم الأمة الفرنسية الكندية**" [85]، وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر بين الشعبين من أصل فرنسي وبريطاني، تم قبول الفرنسية كلغة رسمية ثانية لكندا بعد الإنجليزية عام 1969 [86]

ب) ميثاق الحقوق والحريات

تجسد مفهوم الدولة الجديدة القائم على احترام القيم الليبرالية مثل الحرية والتسامح والأمن في الإصلاح الدستوري الذي تمثلت مرحلته الأخيرة في سن ميثاق الحقوق والحريات **Charte Canadienne des droits et libertés** عام 1982 [87]، إذ كان تعزيز مكانة الفرنسيين هو الهدف المركزي للعنصر الثاني من هوية حكومة ترودو الكندية المضادة لكيبيك، من خلال وثيقة حقوقية راسخة التي تم دمجها كجزء من مراجعة الدستور لعام 1982. يتعامل ميثاق الحقوق والحريات مع العديد من الحقوق الأخرى غير الحقوق اللغوية: وهي الحقوق السياسية، والقانونية،

والتنقلية، والاجتماعية ، إلخ ... ولكن من الواضح أن الحقوق اللغوية كانت سبب وجودها، كالنص الخاص بحقوق تعليم لغة الأقليات [88]، وبعد أن انتهى العمل بقانون أمريكا الشمالية البريطاني، سن البرلمان البريطاني في مكانه القانون الأساسي لكندا، الذي أعطى كل السلطات التشريعية للبرلمان الكندي، ولكن كان هذا غير مواتٍ لكيبيك وتطلعاتها إلى الاستقلال، فقد قوض الدستور الجديد الدور السابق للناطقين بالفرنسية داخل الدولة الكندية، وفي الواقع اصطفهم شأنهم شأن مجموعات عرقية / لغوية أخرى دون أي تميز [89]، وفقدت كيبيك أيضًا حق النقض الذي كانت تتمتع به سابقًا على التعديلات الدستورية [90]

ج) التعددية الثقافية Multiculturalism

تعد التعددية الثقافية هي العنصر الثالث للهوية الكندية، والتي أعلنتها حكومة ترودو عام 1971 [91]، فقد تغيرت فكرة الدولة الكندية، في وقت حكومة ترودو في أوائل السبعينيات، بتبني مبدأ المساواة لجميع ثقافات المهاجرين، وذلك بالترويج لـ "**التعددية الثقافية**" رسميًا، حيث يوجد قاسم مشترك بين مجموعة من المجتمعات الوطنية، وهو احترام القيم الليبرالية مثل الحرية والتسامح والأمن [92]، فقد يكون لدى كندا لغتان رسميتان، ولكن من المفترض أن يكون لها عدد لا حصر له من الثقافات، وألزمت الحكومة الفيدرالية نفسها بدعم كل الثقافات في كندا، ففي السابق، ربطت الكثير من النقاشات العامة بين ثنائية اللغة وثنائية الثقافة [93]، وغالبًا ما كان يُنظر إلى تبني حكومة ترودو لسياسة التعددية الثقافية على أنه مجرد استجابة لمطالب الكنديين الذين لم تكن أصولهم بريطانية أو فرنسية، بعد أن قام العديد من قادتهم بحملات ضد مفهوم الثقافة الثنائية **Biculturalism**، بزعم أنه يستبعدهم كونهم أحد مكونات المجتمع، ومطالبين بمصطلح أكثر شمولاً، ولكن كان لدى حكومة ترودو هدفًا إضافيًا في رفض الثنائية الثقافية لصالح تبني التعددية

الثقافية، فعن طريق الاعتراف بوجود العديد من الثقافات، يمكن للتعددية الثقافية كبح جماح فكرة الازدواجية وإبطال مطالبة كيبيك بالتميز على أساس الثقافة [94]، وفي رأي العديد من الانفصاليين، فإن الدولة متعددة الثقافات هي دولة لا يتم فيها الكشف بشكل كافٍ عن الثقافة الفرنسية في كيبيك، بغض النظر عن ثنائية اللغة وغيرها من التدابير الوقائية [95]

د) المساواة المطلقة بين المقاطعات/الأقاليم

كان التزام حكومة ترودو الصارم بمبدأ المساواة المطلقة بين المقاطعات/الأقاليم متجذرًا بوضوح في تصميمها على مواجهة مزاعم القوميين في كيبيك، بالتأكيد على أن الفيدرالية لا يمكن أن تنجح ما لم تكن جميع المقاطعات في الأساس في نفس العلاقة مع الحكومة المركزية، حتى أن "ترودو" نفسه زعم –على حد قوله– أن "**وضع كيبيك الخاص هو أكبر خدعة فكرية تم فرضها على شعب كيبيك وشعب كندا**".[96]

هـ) تعزيز المؤسسات الوطنية

أخيرًا، اقترن الإصرار على وجود فيدرالية موحدة بتصميم أن تلعب الحكومة الفيدرالية دورًا هامًا في حياة جميع الكنديين، بما في ذلك الكيبيكيين، سواء كان ذلك من خلال برامج مدفوعات التحويل المباشر، مثل مخصصات الأسرة، أو المشاريع الوطنية الكبرى، مثل برنامج الطاقة الوطني[97]، وبعد ذلك، مُنحت كيبيك، كجزء من الاتحاد الكندي، الحق في وضع سياسة هجرة تكون مستقلة عن السلطات الفيدرالية [98]

في مايو 2021، قال زعيم الحزب الليبرالي الحاكم رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، إنه لن يعارض إرادة حكومة "**فرانسوا لوجو**" في كيبيك في تضمين الدستور الكندي إن "**كيبيك تشكل أمة**"،

وأن "**الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في كيبيك واللغة المشتركة للأمة الكيبيكية**"، ويقر ترودو بهذا التصريح، بأنه يحق لكيبيك تعديل جزء من الدستور الكندي بشكل أحادي، لتأكيد ملاحظات قُدمت على مستوى الحكومة الفيدرالية، كما وعد أن الحكومة الكندية ستتحقق من احترام الحمايات المنصوص عليها بأماكن أُخرى من الدستور، بشكل خاص للناطقين بالإنجليزية في كيبيك [99]

3- السماح بصعود الدبلوماسية الكيبيكية الموازية:

تتمتع كيبيك باستقلالية كبيرة في توقيع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الجهات الأجنبية، ويرجع ذلك حين جادلت حكومات كيبيك بفكرة أن السلطات المحلية يجب أن تمتد إلى الساحة الدولية، بما في ذلك إبرام المعاهدة [100]، فلقد استطاع نائب رئيس الوزراء وزير التعليم في كيبيك **بول جيران لاجوي Paul Gérin-Lajoie** في خطاب ألقاه عام **1965** أن يوظف الحجج القومية في تأسيس الأساس الفكري المؤسسي لمشاركة كيبيك في المجتمع الدولي، وهو ما يُعرف منذ ذلك الحين باسم عقيدة **جيرين لاجوي**، والتي لا تزال تعمل حتى اليوم كنموذج استرشادي يحرك السياسات الخارجية الرسمية لكيبيك، فمن وجهة نظره، لم تُمثل كيبيك بشكل كافٍ في الساحة الدولية من قبل الحكومة الفيدرالية والخارجية الكندية، كما تجاهلت أوتاوا المجتمع الناطق بالفرنسية بشكل حاد باستمرار؛ وبناءً على ذلك أشار "بول جيرين لاجوي" أن من الضروري لكيبيك تكوين علاقات أوثق مع البلدان الفرانكفونية بشأن مجموعة من القضايا السياسية الهامة [101]، وشكّلت عقيدة جيرين- لاجوي الأساس للمطالب السياسية للعب كيبيك لدور دولي متزايد [102]، إذ تؤكد على حق كيبيك في تمثيل نفسها عندما يتعلق الأمر بمجالات اختصاصها، كما أجبرت

الحكومة الفيدرالية على استشارة المقاطعات عندما تؤثر المعاهدات الدولية على مجالات وسلطات اختصاصها. السلطة لأنه، إذا لم يكن الأمر كذلك، فإنها معرضة لخطر التنديد بها [103]

تتلخص حجة تطوير وجود الدبلوماسية الموازية لكيبيك في عدم استطاعة الحكومة الكندية التعبير عن هوية كيبيك، أو تمثيل مصالحها الخاصة، بشكل كافٍ دوليًا، ومن ثم يجسد النشاط الدولي لحكومة كيبيك الإرادة الجماعية لشعب كيبيك، ويعمل كأداة لتعزيز مصالحها والتعبير عن هويتها [104]، فقد تتضمن الدبلوماسية الموازية اعتبارات سياسية، تميل إلى إبراز التعبير على المستوى الدولي عن هوية متمايزة عن تلك التي تطرحها الحكومة المركزية، كما هو الحال في كيبيك، ولدى حكومة كيبيك شراكات مماثلة مع دول مثل رواندا وتوغو والسنغال والصومال ولبنان وفيتنام وكمبوديا، وتأخذ هذه العلاقات نوعًا من "**التعاون اللامركزي**"، على شكل المساعدة الإنمائية والتبادل الثقافي والتعليمي، فضلاً عن التعاون العلمي والتقني [105]، وتجدر الإشارة أن اختيار الشركاء غالبًا ما يتبع الروابط الثقافية واللغوية، كما هو الحال مع جهود التعاون في كيبيك التي تركز على الأقاليم الناطقة بالفرنسية [106]

لقد قبلت كندا بشكل كبير أنشطة الدبلوماسية الموازية لإقليم كيبيك **Quebec Para Diplomacy** لدرجة أنها لا تتحدى أو تعارض معظم الجهود الدولية التي تبذلها المقاطعة، والتي تعد جهودًا معتبرة، فلقد وقعت كيبيك عدة مئات من الاتفاقيات الدولية منذ عام 1964 مع شركاء، سواء من الدول أو حكومات الأقاليم، في كل القارات، وتغطي هذه الاتفاقيات تقريبًا جميع المجالات التي تنخرط فيها حكومة كيبيك محليًا، أبرزها: مجالات الزراعة، والتنمية الاقتصادية، والثقافة، والخدمات الاجتماعية، والنقل، وما إلى ذلك، كما تتمتع المقاطعة بتمثيل دولي في أكثر من 25 دولة؛ تضم سبعة وفود عامة في بروكسل ولندن وباريس والمكسيك وميونيخ ونيويورك

وطوكيو، وأربعة وفود في بوسطن وبوينس آيريس وشيكاغو وأتلانتا ولوس أنجلوس، فضلاً عن أكثر من عشر وحدات أصغر، بما في ذلك مكاتب الهجرة والسياحة. في صيف عام 2006، أعلنت كيبيك عن فتح مكاتب في الهند والبرازيل، وتعزيز وجودها في اليابان والصين ورفع مستوى مكتبها السياحي في واشنطن العاصمة من خلال منحه دورًا سياسيًا أكبر[107]

وبشكل عام، تمتلك كيبيك أكثر من 250 منصبًا وظيفيًا في الخارج، كما عملت الحكومة الكندية على جعل المنظمة الدولية الفرانكوفونية La **Francophonie** تقبل بحكومات الأقاليم الفرعية كأعضاء كاملي العضوية حتى تتمكن كيبيك ونيو برونزويك من المشاركة، وفي عام 2005، توصل رئيس الوزراء ستيفن هاربر إلى اتفاق انتخابي يحدد دور كيبيك فيما يتعلق بأنشطة اليونسكو، وذلك بعد أن قررت الحكومة الكندية أن منح كيبيك بعض الحرية في إدارة الشؤون الدولية هو الخيار الأفضل، حين يتعلق الأمر بتأمين التزام سكان كيبيك تجاه كندا. وبعبارة أخرى، تشير فكرة التحدي بشكل مستمر لأنشطة الدبلوماسية الموازية لكيبيك إلى مستوى من الصراع يمكن أن يضر بالوحدة الوطنية الكندية، وهو ما يعني رفض الحكومة الكندية فكرة التحدي، معززةً بذلك موقف حكومة كيبيك القائم على أن سلطات المقاطعة المحددة دستوريًا، على غرار بلجيكا، تمتد إلى الشئون الدولية، ولكن في الوقت ذاته تحرص الحكومة الكندية على تقييد العلاقات الرسمية التي قد تقيمها حكومة كيبيك مع رؤساء الدول أو الحكومات، وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يكون حزب الكيبيك **PQ** في السلطة؛ لأن الحكومة الفيدرالية آنذاك ستشك في أن هذا الحزب صاحب التوجهات الانفصالية سيسعى للحصول على دعم دولي لإعلان الاستقلال في نهاية المطاف، ولا سيما عندما يرتبط الأمر بعلاقة الكيبيك مع فرنسا [108]

ولقد نظمت ست سياسات مهمة العلاقة الجديدة بين كيبيك والعالم بشكل جماعي: افتتاح **Maison du Québec**، وهي سفيرة صغيرة في باريس؛ وإبرام أول وفاق دولي أو اتفاق دولي بشأن التعليم مع فرنسا؛ وصياغة عقيدة جيرين– لاجوي **Gérin–Lajoie Doctrine**، وهي الأساس القانوني للعمل الدولي لكيبيك؛ وإنشاء مكتب مراسم في عام 1966 تبعه إنشاء وزارة جديدة للشؤون الحكومية الدولية في عام 1968، ومشاركة حكومة كيبيك في مؤتمر دولي لوزراء التعليم للبلدان الفرانكفونية، والذي توجت تقاريره بإنشاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية في الثمانينيات، إذ أعطت هذه السوابق كيبيك شخصية فريدة دوليًا في ذلك الوقت [109]

– **العلاقات مع الولايات المتحدة:**

كانت العلاقة تاريخيًا بين كيبيك والولايات المتحدة الأمريكية دائمًا صعبة أو غير موجودة [110]إذ يقول جون سياسيا **John Ciaccia** وزير الشؤون الدولية **(1989–1994)** في عهد حكومة روبرت بوراسا **Robert Bourassa**: "إذا أرادت كيبيك الذهاب إلى واشنطن، فعليها أن تذهب إلى هناك مع الحكومة الكندية". وفقًا لـ **Louis Balthazar** و **Alfred** O. **Hero** "لا توجد علاقات سياسية بحتة بين كيبيك والولايات المتحدة لسبب أن واشنطن لم ترغب أبدًا في معاملة كيبيك على أنها لاعب سياسي مستقل، فبالنسبة للولايات المتحدة، لا يوجد طرف آخر بكندا سوى الحكومة الفيدرالية"؛ ومن ثم، فإن العلاقات بين كيبيك والولايات المتحدة لم تسلك نفس مسار العلاقات بين فرنسا وكيبيك، ولكن يمكن تقسيم العلاقة بينها خمس فترات، تمثل عدة خطوات تقدمية نحو إضفاء الطابع المؤسسي **Institutionalization** على هذه العلاقات، وكان يوجد، بالطبع، علاقات استثنائية، فمثلاً، التقى رينيه ليفيسك **René Lévesque** لفترة وجيزة مع رونالد ريغان **Ronald Reagan** في قمة كيبيك عام 1985، وتحدث لوسيان بوشار **Lucien**

Bouchard لبضع دقائق مع الرئيس بيل كلينتون **Bill Clinton** في المؤتمر الدولي حول الفيدرالية الذي عقد في مونت تريمبلانت **Mont-Tremblant** عام 1999، كما التقى جان شارست **Jean Charest** بعد فترة وجيزة جدًا من انتخابه عام 2003 وجهاً لوجه مع وزير الخارجية كولن باول **Colin Powell**، كما التقى شارست أيضًا، خلال زيارة إلى واشنطن وفرجينيا عام 2005، بثلاثة أعضاء من ذوي النفوذ في إدارة بوش، وزير الأمن الداخلي مايكل شيرتوف **Michael Chertoff**، ووزير التجارة كارلوس جوتيريز **Carlos Gutierrez**، ووزير الطاقة صمويل بودمان **Samuel W. Bodman** [111]

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي تميزت بتحرير التجارة، لم تكن هناك إشارة إلى "كوبا الشمالية" من الحكومة الأمريكية [112]، وحتى نهاية التسعينيات، شهدت العلاقات الكيبيكية الأمريكية تأييد التجارة الحرة **Pro-Free Trade Position** في كيبيك، وأخيرًا تتميز الفترة الحالية، التي تمتد من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى يومنا هذا، بأهمية القضايا الجديدة مثل الأمن في فترة ما بعد 11 سبتمبر **2001**، فضلاً عن العلاقات المتعلقة بالطاقة والبيئة[113]، وإذا كانت العلاقة بين فرنسا وكيبيك من الناحية التاريخية، هي التي عززت تطور السياسات الدولية لحكومات كيبيك، فلقد أصبحت الولايات المتحدة تدريجياً مجال اهتمام رئيسي لكيبيك منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن الميزانيات السنوية المخصصة للعلاقات بين كيبيك والولايات المتحدة من قبل وزارة العلاقات الدولية والفرانكوفونية **MRIF** تفوق تلك المخصصة للعلاقات بين فرنسا وكيبيك، وفي عام 2016، قامت كيبيك بتشغيل وفود ومكاتب في ستة مدن أمريكية نيويورك ولوس أنجلوس وبوسطن وواشنطن وشيكاغو وأتلانتا .[114]

- **العلاقات مع فرنسا:**

تعتبر رئاسة نيكولا ساركوزي (2007–2012) استثناء لسياسة عدم التدخل حيال قضية كيبيك، فبعد فترة وجيزة من انتخابه، أعلن ساركوزي عدم إعجابه بصيغة "**ni–ni**" "السلبية المزدوجة" وتفضيله لسياسة "**plus–plus**"، التي يمكن ترجمتها على أنها سياسة "**المزيد من كندا – المزيد من كيبيك**" **more Canada–more Quebec**، والتي ستكون أكثر إيجابية تجاه كل من كندا وكيبيك، وتم تفسير ذلك على الفور على أنه رفض لدعم قضية استقلال كيبيك، وهو ما فسره السياديون بأنهم فقدوا حليفًا مهمًا في معركتهم من أجل الاستقلال، ولم يخفوا خيبة أملهم وغضبهم مما اعتبروه تغييرًا في سياسة فرنسا تجاه كيبيك، فعلى سبيل المثال، رأى جان فرانسوا ليزيه (الذي سيصبح وزيرًا للعلاقات الدولية في حكومة حزب "بولين ماروا" عام 2012 من **Parti Québécois**) أن ساركوزي قد استبدل شعار ديغول "**Vive le Québec libre**" بشعار "**لا لتقسيم كندا**"؛ ومن ثم، كسر تقليد عمره أربعين عاما، فلم يرغب الرؤساء الفرنسيين بعد "ديجول" في التأكيد علنًا على تفضيلهم بشأن قضية كيبيك، بل بنوا جدارًا للحماية متمثل في إعلان "عدم التدخل"، ومع ذلك، أشار إضافة تعبير ملطف من "عدم اللامبالاة" إلى تقاربهم السياسي مع مسار كيبيك [115]

وهكذا، شعر السياديون بارتياح ملموس عندما كان انتخاب "فرانسوا هولاند" عام 2012 يعني العودة إلى سياسة "**Ni-Ni**"، لكن لم تكن سياسة ساركوزي في تناقض تام مع نهج "الانتظار والترقب" بشأن قضية كيبيك، الذي تبناه أسلافه لأكثر من ثلاثين عامًا، في حين أن سياسة "**Ni-Ni**" في نهاية السبعينيات هي التي شكلت التغيير الحقيقي عن نهج ديغول، ورغم تناقض لهجة تصريحات ساركوزي، ولا سيما مدحه للوحدة الوطنية الكندية، مع تلك التي صدرت عن أسلافه

بحلول أوائل السبعينيات، أصبح عدم التدخل هو الخيار السياسي الفرنسي الوحيد القابل للتطبيق [116]، وواقعيًا، حافظ العديد من الرؤساء الفرنسيين على علاقات مباشرة ومتميزة مع رؤساء وزراء كيبيك .[117]

قام الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بزيارة تاريخية في 3 نوفمبر 2014 إلى مقاطعة/بلدية مونتريال الفرانكفونية في إقليم "كيبيك"، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس فرنسي بعد 47 عاما على زيارة "شارل ديغول" عام 1967؛ ليكون أول رئيس فرنسي يعود إلى الموقع الذي أطلق فيه شارل ديغول إعلانه الشهير؛ مثيرا فتورا بين فرنسا وكندا، وكان في استقباله رئيس بلدية مونتريال "دوني كودير"، الذي كان قد قال قبل أسابيع من الزيارة ممازحا أنه لن يكون بوسع هولاند أن يطل عن الشرفة الشهيرة بسبب أشغال تجري لإصلاحها، ورغم هذه الزيارة التاريخية، بقي هولاند حوالي ثلث ساعة في البلدية – التي كانت المحطة الأخيرة من زيارته الرسمية لكندا التي استمرت ثلاثة أيام، متضمنةً عدة محطات في كندا كأوتاوا وكيبيك ومونتريال–، كما لم يخرج إلى شرفة المبنى المطل على ساحة كاريتيه [118]

المبحث الرابع

السيناريوهات المستقبلية المحتملة للصراع الاثني في كيبك

من الملاحظ أنه تم احتواء الصراع بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الانجليز، وتم العزوف بشكل شبه نهائي عن فكرة انفصال كيبيك عن كندا؛ وذلك بناءً على قرارات المحكمة الدستورية العليا التي اتخذت منذ البداية موقف واضح وصريح بعدم دستورية فصل مقاطعة كيبيك عن كندا، بجانب استراتيجيات الحكومة الكندية ورؤساء الوزراء وسياستهم لاحتواء الصراع بين الكنديين

الفرنسيين والكنديين الانجليز ومحاولة ارضاء الكيبيكيين باعطائهم صفة تميزية في بعض الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تدابير حكومة كيبيك في الآونة الأخيرة خاصة بعد إحداث تغييرات في سياسات الحكومة الكندية المتبعة؛ مما ساعد على الحفاظ على وحدة الدولة الكندية و حماية هويتها الوطنية؛ لذلك يمكن القول إن العزوف عن فكرة الانفصال حدثت من جهة بسبب الاجبار من جانب الحكومة الكندية وحكم المحكمة الدستورية، ومن جهة أخرى، بسبب الرضا من جانب الحكومة الكيبيكية والكنديين الفرنسيين الذين نالوا العديد من مطالبهم وشعروا بشئ من الامتياز عن الكنديين الإنجليز. وفي هذا السياق نتناول المآلات المتوقعة للصراع الاثني في إقليم كيبك بكندا.

ومن الصعب التنبؤ بشكل قاطع لما سيحدث لمستقبل كيبيك، حيث أن الوضع معقد ويعتمد إلى حد كبير على الظروف وعلى الكيانات والشخصيات المشاركة في تلك المرحلة سواء على الجانب الكندي أو كيبيك أو الجانب الدولي، فبالرغم من عزوف الكيبيكيين عن فكرة الانفصال عن كندا بعد التطورات التي لاحقت فشل استفتاء 1980 واستفتاء 1995، إلا أن التحديات التي تواجه الدولة الكندية تزداد في الآونة الأخيرة؛ لذلك من المتوقع وجود العديد من السيناريوهات المستقبلية حول الصراع بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الإنجليز، و**من ضمن تلك السيناريوهات:**

- **<u>السيناريو الأول: زيادة الصراع تعقيدًا:</u>**

يظل سيناريو استقلال كيبيك في المستقبل مطروحًا، وأن يتبعهم مقاطعات الغرب الكندي؛ وتتفكك كندا، في ظل تجدد مطالبات مقاطعات الغرب الكندي بالانفصال بعد الانتخابات الفيدرالية لعام 2020؛ نتيجة شعورهم بالإهمال الشديد من قبل حكومة الحزب الليبرالى، إذ يشكو المؤيدون

للانفصال من دفع ضرائب كثيرة للحكومة بالعاصمة أوتاوا، في مقابل عدم حصولهم على ما يستحقونه من دعم مالى، ومن ثم؛ زادت شعبية حركة ويكسيت التى تتزعم هذه المطالبات وتكتسب انصاراً يوما بعد يوم، ولكن الهدف ليس الاندماج أو رفع الظلم عن هذه المقاطعات، بل التمكن من تنظيم استفتاء يطالب بالاستقلال [119]

ويفترض أنصار هذا السيناريو أنه من المحتمل أن يعود الصراع بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الانجليز بشكل أعنف وتزداد التوترات بينهم ويطالب الكبيبكين مرة اخرى بانفصال كيبيك عن كندا خاصة بعد عودة الحزب الكيبيكي المطالب بالانفصال إلى السلطة عام 2012، فمن الملاحظ أن الوضع يتسم في الدولة الكندية بشئ من التعقيد؛ بسبب أن الصراع بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الإنجليز هو صراع طائفي وصراع ثقافي ولغوي بجانب عودة جذور النزعة الانفصالية لكيبيك إلى الاستعمار الفرنسي والبريطاني لدولة كندا منذ القرن الثامن عشر والذي أدى إلى قيام دولة ثنائية الجنسية تواجه تحديات عديدة منذ نشأتها حتى اليوم.

نموذج استرشادي Guideline للانفصال

عقب استفتاء عام 1995، والذي فشل بأقل من واحد في المائة، أحالت الحكومة الاتحادية الكندية قضية انفصال كيبك إلى المحكمة العليا الكندية في محاولة منها لمعالجة القضية [120]، فلا يتناول الدستور الكندي صراحةً أي حق صريح للمقاطعات بالانفصال عن الاتحاد، ولا يسمح للسلطة المركزية الكندية أن تمنح أي مقاطعة حق الانفصال، ولا توجد أية إجراءات محددة تحكم آلية الانفصال للوحدات السياسية الفرعية، وبدلا من ذلك، تكونت هذه القواعد الدستورية للانفصال في كندا بناءً على رأي المحكمة العليا الكندية بشأن شرعية انفصال مقاطعة كيبيك، في قرارها في 20

أغسطس عام 1998، الذي أشار إلى أن انفصال أي مقاطعة بما في ذلك إقليم كيبك من جانب أحادي يعد انتهاكًا للنظام الدستوري أي عمل غير دستوري، كما لا يمتلك إقليم كيبك الحق في الانفصال سواء بموجب القوانين الكندية أو الدولية، ولكن إذا صوتت كيبك بوضوح لصالح الانفصال، يتوجب على بقية كندا التفاوض بشأن شروط الانفصال مع كيبيك ليس بين الحكومة الاتحادية وإقليم كيبك ولكن مع جميع حكومات المقاطعات والأقليات [121]، فالانفصال يتطلب في النهاية التفاوض على تعديل القوانين الأساسية (الدستور) التي لم تنص على الانفصال [122]

وترى المحكمة أن الانفصال يتطلب ثلاثة أمور:

1. إعلان استفتاء يظهر تصويت أغلبية واضحة لصالح هذا الانفصال ويعرب عن إرادة المواطنين في إقليم كيبيك بالانفصال، بناء على سؤال مصاغ بشكل واضح.
2. بجيب أن تدخل الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات الكندية في مفاوضات مع إقليم كيبك تسترشد بأربعة مبادئ دستورية أساسية، وهي: الديمقراطية، الفيدرالية والتمسك بالمبادئ الدستورية وسيادة حكم القانون، وحماية حقوق الأقليات.
3. تمرير التعديل الدستوري على انفصال إقليم كيبك من خلال موافقة الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية على هذا التعديل [123]، ولقد أنكرت المحكمة حق كيبك، في الانفصال من جانب واحد، ولكن في الوقت نفسه تمسكت بموقفها بأنه عندما تصوت أي مقاطعة كندية بأغلبية مطلقة تمامًا **majority clear** في أي قضية مصيرية واضحة **question clear** لصالح السيادة، فإن مسؤولية التفاوض السلمي، وبحسن نية تقع على عاتق كل من الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية المعنية بالأمر. لذا، يجب على مثل

هذه المفاوضات أن تتقيد بالإجراءات الدستورية، ولا يجوز لها أن تصادر الانفصال أو تحجر عليه من البداية، على الرغم من أن الانفصال قد يتطلب تعديلا دستوريا ما .[124]

- **السيناريو الثاني: استبعاد استفتاء ثالث:**

من المستبعد للغاية إجراء استفتاء ثالث على الاستقلال في المدى القصير إلى المتوسط، حيث وصل دعم الانفصال إلى أدنى مستوياته منذ عقود. في الواقع، خلافًا لتوقعات الانفصاليين منذ فترة طويلة، ولا يمكن الاعتماد على شباب كيبيك (18– 34 عامًا) لدعم الاستقلال اليوم، وحتى داخل الجيل الذي حمل المشروع الذي بدأ في السبعينيات، فإن دعم الانفصال وصل لأقل من 40٪، وعلاوة على ذلك، فإن كلا السياقين المحلي والدولي في الوقت الراهن أقل مواتاة لاستقلال كيبيك مما كان عليه عام 1995، فعلى الصعيد المحلي، في أعقاب إشارة من المحكمة العليا الكندية بشأن الانفصال يعطي الحكومة الفيدرالية إشراف الحكومة على مسألة الاستفتاء والأغلبية المطلوبة للفوز بـ "نعم" (على الرغم من أن كيبيك تعترض على ذلك)، وعلى الصعيد الدولي، باتت الحكومات الفرنسية أقل دعمًا لتقرير مصير كيبيك في السنوات الأخيرة، في حين أن التعقيد المتزايد لقضايا مثل مراقبة الحدود يعني أن الولايات المتحدة قد تكون أكثر دعمًا للوحدة الكندية عن ذي قبل [125]

خاتمة:

ترجع جذور الصراع إلى اكتشاف فرنسا الجديدة وتحولها إلى مستعمرة بريطانية، ويمكن القول بأن الصراع القائم بين الكيبيكيين والكنديين من أيسر أنواع الصراعات الدولية؛ حيث يعتبر صراع سلمي لم يصل إلى حد الحرب ولم يهدد أمن البلاد ولم يعرض حياة أي من الطرفين للخطر، باستثناء

حركة جبهة تحرير كيبيك التي تم تفكيكها، لكن يظل مطلب الاستقلال موجوداً، غير أنه من الواضح أن هذا الصراع يعد من أعقد الصراعات المتجذرة أيضًا؛ حيث تشكلت الدولة الكندية بعد قيام الحروب والصراعات البريطانية والفرنسية على أراضيها لأكثر من مائة وخمسين عام؛ مما دفع إلى قيام دولة مزدوجة الجنسية والثقافة والطائفة، بالتالي، ظهور مصالح متضاربة بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الإنجليز على مر العصور.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد انقسام داخل المجتمع الكيبيكي ذاته، بجانب الصراع بين الكيبيكين والكنديين، يكون هذا الانقسام بين الأحزاب السياسية وحكومة كيبيك وداخل الطبقة الكيبيكية الوسطى، ومن اللافت للانتباه بعد أن كان الكنديين الفرنسيين يشعرون بتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم، تولد شعور لدى الكنديين الإنجليز بأنهم أقلية مضطهدة داخل كيبيك الجديدة، والذي زاد من غضبهم تجاه القومية الكيبيكية، هو التحول من وضع النخبة المهيمن إلى كونهم أقلية مهددة ؛ ويرجع السبب في ذلك هو اهتمام الحكومة الكندية البالغ بالفرانكوفونية ومحاولة ارضاء حكومة كيبيك بتنفيذ العديد من السياسات التي تمكن الكنديين الفرنسيين مثل إقرار ثنائية اللغة بجانب منحهم العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

وأخيرًا، فلقد هدفت الحكومات الكندية المتعاقبة إلى إلغاء أي تمييز لصالح الكيبيك ومعاملتها كجزء عادي من الكل، وتفنيد إدعاءات كيبيك، بل وتعمد صهر أو انصهار الكيبيك بالمجتمع الكندي، إذ اعتبر الأكاديميون والسياسيون من كيبيك أن السبب الرئيسي وراء دعم التعددية الثقافية من قبل الدولة الكندية– ومعها ثنائية اللغة، وفيما بعد ميثاق الحقوق والحريات والمساواة الرسمية للمقاطعات– لم يكن كمنظور ضيق لدعم التنوع الثقافي، ولكن أيضًا استراتيجية لتوطيد الهوية

الكندية وإنكار وجود دولة كيبيك، عن طريق التحول من الثنائية الثقافية إلى التعددية الثقافية بتبني استراتيجية وحدة وطنية تهدف إلى إضعاف قومية كيبيك ولإفشال الحركة الانفصالية في كيبيك.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1. أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007).

ب– مقالات:

1.أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016.

2.أندريه لوكور، المناحي السياسية للدبلوماسية الموازية: دروس من العالم المتقدم، ترجمة: محمد كاظم الصالح، إيناس عبد السادة علي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة سياسات عربية**، المجلد 2020، العدد 43 ، قطر، 31 مارس 2020.

3.معاوية سعيدوني، التعددية الثقافية الكندية في مواجهة التحديات وخصوصية مقاطعة "كيبيك"، **عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 44، العدد: 3، مارس 2016، الكويت.

4.محمد عباس محسن، هل تسمح الدساتير الديمقراطية بالانفصال من جانب واحد؟ مراجعة تأملية للنماذج الفيدرالية، **مجلة الشريعة والقانون**، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 75، السنة الثانية والثلاثون، يوليو 2018.

ب– مصادر الكترونية:

1. إسلام عزام، كندا وتجدد مطالب انفصال مقاطعات الغرب، 3 فبراير 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/749190.aspx

2. ترودو: يمكن لمقاطعة كيبيك تعديل جزء من الدستور الكندي، 20–5–2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2721800.aspx

3. هولاند يزور بلدية مونتريال الكندية بعد 47 عاما على زيارة شارل ديغول الشهيرة، فرانس 24، 2014/11/05، متاح على: https://bit.ly/386Oooj

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

A. Books:

1. André Lecours, **Canadian Federalism and Foreign Relations: Quebec and Alberta**, In: Ferran Requejo (ed.), David Criekemans ... [et al.], **Foreign policy of constituent's units at the beginning of 21st century,** Generalitat de Catalunya, (Institut d'Estudis Autonòmics IEA, Barcelona, 2010).

2. André Lecours, **The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations,** In: Diego Muro and Eckart Woertz (Eds.), **Secession and Counter-secession: An International Relations Perspective,** Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), Barcelona, January 2018).

3. Christian Lammert, **Quebec: Between Founding Nation and Sovereignty**, In: Karin Ikas (editor), Global Realignments **and the Canadian Nation in the Third Millennium**, (Harrassowitz Verlag, Germany, January 2010).

4. Julie McDonough, **Translation during the 1980 and 1995 Independence Referenda in Canada**, In: Anthony Pym, Alexander Perekrestenko (editors), Translation Research Projects 1, Intercultural Studies Group, Universitat Rovira i Virgili, Tarragona, Spain, 2007.

5. P. Robert Magocsi (ed.), **Canadian identity: a francophone perspective», Encyclopedia of Canada's People,** (Toronto, University of Toronto Press, 1999).

6. P. Robert Magocsi (ed.), **Canadian identity: a francophone perspective», Encyclopedia of Canada's People,** (Toronto, University of Toronto Press, 1999).

7. Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), **Quebec French – the Struggle for National Identity**, Język, Komunikacja, Informacja (IJK) Language, Communication, Information, 4/2009.

8. Stéphane Paquin, **Federalism and Multi-Level Governance in Foreign Affairs: A Comparison of Canada and Belgium**, In: Ferran Requejo (ed.), David Criekemans ... [et al.], **Foreign policy of constituents units at the beginning of 21st century,** (Generalitat de Catalunya, Institut d'Estudis Autonòmics IEA, Barcelona, 2010).

9. William Harrison Woodward, **A Short History of the Expansion of the British Empire 1500 - 1902**, Cambridge University Press, Second edition, 1902 .

B. Periodicals:

1. Christopher Kirkey, Stéphane Paquin & Stéphane Roussel, Charting Quebec's Engagement with the International Community, **American Review of Canadian Studies**, 46:2, 2016.

2. David SELJAK, Why the Quiet Revolution was "Quiet": The Catholic Church's Reaction to the Secularization of Nationalism in Quebec after 1960, CCHA, **Historical Studies**, 62 (1996).

3. Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, The Matter of Quebec Movement: A Review on Canadian Domestic Politics, Nation State: **Journal of International Studies,** Vol. 3 No. 2, December 2020.

4. Isabel Wences, Quebec interculturalism: a version of Canadian multiculturalism or a model with an institutional structure? **Convergencia Revista de Ciencias Sociales**, No. 72, Universidad Autónoma del Estado de México UAEM, September 2016, available at: https://convergencia.uaemex.mx/article/view/4392

5. Jérémie Cornut, The special relationship transformed: The Canada–Quebec–France triangle after de Gaulle, **American Review of Canadian Studies,** 46(2), June 2016.

6. Kenneth McROBERTS, Competing Nationalisms: Quebec-Canada Relations, York University, **Toronto Working Paperو** no.107, Barcelona, 1995, available at: https://core.ac.uk/download/pdf/13283318.pdf

7. Margaret Polk, The Politics of Patriation: The Canada Act of March 1982, **London Journal of Canadian Studies, 2019,** 34 (2).

8. Shawn C. O'Connor, Intergroup Conflict: The Discursive Battle Over Quebec Independence, **Journal of Social Issues**, Vol. 54, No. 4, 1998.

9. Stéphane Paquin, Quebec–US Relations: The Big Picture, **American Review of Canadian Studies,** VOL. 46, NO. 2, 2016.

10. Stephen Sherlock & Adrienne Millbank & Susan Downing, Quebec and the Future of Canada, the Department of the Parliamentary Library, Parliament of Commonwealth of Australia, 1996, available at: https://bit.ly/3g4kB49

11. Tony McCulloch, A Quiet Revolution in Diplomacy: Quebec–UK Relations Since 1960, **American Review of Canadian Studies Journal**, 46:2, 2016.

C. Thesis:

1. Sarah Weber, **Separatism in Quebec: Off the Agenda but Not Off the Minds of Francophones**, Senior Honor Thesis, Department of Politics, College of Arts and Sciences, Brandeis University, 2015.

الهوامش

1) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, The Matter of Quebec Movement: A Review on Canadian Domestic Politics, Nation State: Journal of International Studies, Vol. 3 No. 2, December 2020, P. 157.
2) Shawn C. O'Connor, Intergroup Conflict: The Discursive Battle Over Quebec Independence, Journal of Social Issues, Vol. 54, No. 4, 1998, P. 777.
3) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, Op.cit., P. 157.
4) أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016، ص 43.
5) المرجع السابق، ص 45.
6) المرجع السابق، ص 46.
7) المرجع السابق، ص 46.
8) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds**.), Quebec French – the Struggle for National Identity**, Język, Komunikacja, Informacja (IJK) Language, Communication, Information, 4/2009, P. 11.
9) William Harrison Woodward, **A Short History of the Expansion of the British Empire 1500 - 1902**, Cambridge University Press, Second edition, 1902, P. 44.

10) Stephen Sherlock & Adrienne Millbank & Susan Downing, **Quebec and the Future of Canada,** the Department of the Parliamentary Library, Parliament of Commonwealth of Australia, 1996, P. 2, available at: https://bit.ly/3g4kB49
11) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
12) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
13) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
14) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
15) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
16) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
17) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
18) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2
19) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
20) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 12.
21) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
22) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
23) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
24) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
25) Stephen Sherlock & others, Op.cit., P. 2.
26) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
27) P. Robert Magocsi (ed.), **Canadian identity: a francophone perspective», Encyclopedia of Canada's People**, Toronto, University of Toronto Press, 1999, P. 324
28) Piotr Nowak& Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 11.
29) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 324.
30) Stephen Sherlock& others, Op.cit., P. 2.
31) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 12.
32) Stephen Sherlock& others, Op.cit., P. 2.
33) معاوية سعيدوني، التعددية الثقافية الكندية في مواجهة التحديات وخصوصية مقاطعة "كيبيك"، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 44، العدد: 3، مارس 2016، الكويت، ص 48.
34) المرجع السابق، ص 59.
35) المرجع السابق، ص ص 57 – 58.
36) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 325.
37) Sarah Weber, **Separatism in Quebec: Off the Agenda but Not Off the Minds of Francophones**, Senior Honor Thesis, Department of Politics, College of Arts and Sciences, Brandeis University, 2015, P. 21.
38) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, Op.cit., P. 160.
39) Ibid.
40) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, Op.cit., P. 157.
41) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 325.
42) Ibid.

43) David Seljak, **Why the Quiet Revolution was "Quiet": The Catholic Church's Reaction to the Secularization of Nationalism in Quebec after 1960,** CCHA, Historical Studies, 62 (1996), P. 109.
44) Ibid, P. 110.
45) Ibid.
46) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 325.
47) Margaret Polk, The Politics of Patriation: The Canada Act of March 1982, **London Journal of Canadian Studies**, 2019, 34(2), P. 3.
48) Ibid, P. 4.
49) Ibid, P. 2.
50) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، (أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007)، ص 232.
51) Margaret Polk, Op.cit., P. 4
52) إسلام عزام، **كندا وتجدد مطالب انفصال مقاطعات الغرب**، الأهرام اليومي، 3 فبراير 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/749190.aspx
53) Isabel Wences, Quebec interculturalism: a version of Canadian multiculturalism or a model with an institutional structure?, **Convergencia Revista de Ciencias Sociales**, no. 72, Universidad Autónoma del Estado de México UAEM, September 2016, available at: https://convergencia.uaemex.mx/article/view/4392, P. 12.
54) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), **Quebec French – the Struggle for National Identity**, Język, Komunikacja, Informacja (IJK) Language, Communication, Information, 4/2009, P. 12.
55) Julie McDonough, **Translation during the 1980 and 1995 Independence Referenda in Canada**, In: Anthony Pym, Alexander Perekrestenko (editors), Translation Research Projects 1, Intercultural Studies Group, Universitat Rovira i Virgili, Tarragona, Spain, 2007, P. 25.
56) André Lecours, **The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations**, In: Diego Muro and Eckart Woertz (Eds.), **Secession and Counter-secession: An International Relations Perspective**, Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), Barcelona, January 2018, P. 64.
57) Ibid.
58) Julie McDonough, Op.cit., P. 25
59) Ibid., P. 26.
60) Christian Lammert, **Quebec: Between Founding Nation and Sovereignty**, In: Karin Ikas (editor), **Global Realignments and the Canadian Nation in the Third Millennium,** Harrassowitz Verlag, Germany, January 2010, P. 135.
61) Shawn C. O'Connor, Intergroup Conflict: The Discursive Battle Over Quebec Independence, Journal of Social Issues, Vol. 54, No. 4, 1998, P. 777
62) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, Op.cit. , P. 157.
63) Ibid., p. 159

64) Stéphane Paquin, Quebec–US Relations: The Big Picture, **American Review of Canadian Studies**, Vol. 46, No. 2, 2016, P. 150.
65) Ibid, P. 153.
66) André Lecours, **The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations**, Op.cit., P. 65.
67) Ibid, P. 154.
68) Ibid, P. 154.
69) Fikry Muhammad Reza Al-Hasin & Demeiati Nur Kusumaningrum, Op.cit., P. 163.
70) Jérémie Cornut, the special relationship transformed: The Canada–Quebec–France triangle after de Gaulle, **American Review of Canadian Studies**, 46(2), June 2016, P. 165.
71) Ibid, P. 165.
72) Ibid, P. 167.
73) Ibid, P.168.
74) أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، مرجع سبق ذكره، ص 238.
75) Kenneth Mcroberts, **Competing Nationalisms: Quebec-Canada Relations**, York University, Toronto, Working Paper no,107, Barcelona, 1995, P. 3.
76) Ibid, P. 3.
77) Ibid, P. 3.
78) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 325
79) Kenneth Mcroberts, **Competing Nationalisms: Quebec-Canada Relations**, York University, Toronto, Working Paper n.107, Barcelona, 1995, P. 4.
80) Ibid, P. 4.
81) P. Robert Magocsi (ed.), Op.cit., P. 325
82) Margaret Polk, The Politics of Patriation: The Canada Act of March 1982, **London Journal of Canadian Studies**, 2019, 34(2), P. 2.
83) Kenneth Mcroberts, **Competing Nationalisms: Quebec-Canada Relations**, York University, Toronto, Working Paper n.107, Barcelona, 1995, P. 3.
84) Ibid, P.P. 3-4.
85) Ibid, P. 7.
86) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit. P. 11.
87) Ibid, P. 12.
88) Kenneth Mcroberts, Op.cit., P. 5.
89) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 12.
90) Julie Mcdonough, Op.cit., P. 26.
91) Kenneth Mcroberts,Op.cit., P. 5.
92) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 12.
93) Kenneth Mcroberts, Op.cit., P. 5.
94) Ibid, P. 6.
95) Piotr Nowak & Paweł Nowakowski (eds.), Op.cit., P. 12.

96) Kenneth Mcroberts, Op.cit., P. 6.
97) Ibid.
98) Piotr Nowak &Paweł Nowakowski (eds.), **Quebec French – the Struggle for National Identity**, Język, Komunikacja, Informacja (IJK) Language, Communication, Information, 4/2009, P. 12.
99) ترودو: **يمكن لمقاطعة كيبيك تعديل جزء من الدستور الكندي**، 20-5-2021، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/News/2721800.aspx
100) André Lecours, **Canadian Federalism and Foreign Relations: Quebec and Alberta,** In: Ferran Requejo (ed.), David Criekemans ... [et al.], **Foreign policy of constituent's units at the beginning of 21st century**, Generalitat de Catalunya, Institut d'Estudis Autonòmics IEA, Barcelona, 2010, P. 34.
101) Christopher Kirkey, Stéphane Paquin & Stéphane Roussel, Charting Quebec's Engagement with the International Community, **American Review of Canadian Studies**, 46:2, 2016, P. 141.
102) André Lecours, **Canadian Federalism and Foreign Relations: Quebec and Alberta**, Op. cit., P. 34.
103) Stéphane Paquin, **Federalism and Multi-Level Governance in Foreign Affairs: A Comparison of Canada and Belgium**, In: Ferran Requejo (ed.), David Criekemans ... [et al.], **Foreign policy of constituent's units at the beginning of 21st century**, Generalitat de Catalunya, Institut d'Estudis Autonòmics IEA, Barcelona, 2010, P. 172.
104) أندريه لوكور، المناحي السياسية للدبلوماسية الموازية: دروس من العالم المتقدم، ترجمة: محمد كاظم الصالح، إيناس عبد السادة علي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلة سياسات عربية**، المجلد 2020، العدد 43 ، قطر، 31 مارس 2020، ص 107.
105) المرجع السابق، ص 101.
106) المرجع السابق، ص 102.
107) المرجع السابق، ص 106.
108) المرجع السابق، ص 106.
109) Stéphane Paquin, Quebec–US Relations: The Big Picture**, American Review of Canadian Studies**, Vol. 46, No. 2, 2016, P. 150.
110) Ibid, P. 149.
111) Ibid, P. 150.
112) André Lecours, **The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations**, Op.cit., P. 66.
113) Stéphane Paquin, Quebec–US Relations: The Big Picture, Op.cit., P. 150.
114) Ibid, P. 149.
115) Ibid, P. 171.
116) Ibid, P. 171.

117) Ibid, P. 150.

118) **هولاند يزور بلدية مونتريال الكندية بعد 47 عاما على زيارة شارل ديغول الشهيرة**، فرانس 24، 2014/11/05، متاح على: https://bit.ly/386Oooj

119) إسلام عزام، **كندا وتجدد مطالب انفصال مقاطعات الغرب**، الأهرام اليومي، 3 فبراير 2020، متاح على: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/749190.aspx

120) محمد عباس محسن، هل تسمح الدساتير الديمقراطية بالانفصال من جانب واحد؟ مراجعة تأملية للنماذج الفيدرالية، **مجلة الشريعة والقانون**، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 75، السنة الثانية والثلاثون، يوليو 2018، ص 446.

121) المرجع السابق، ص 444.

122) المرجع السابق، ص 445.

123) المرجع السابق، ص 445.

124) المرجع السابق، ص 446.

125) André, Lecours, **The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations**, Op.cit., P. 67.